



الحكم والشراكة في عصر جديد

تخضع التنمية الدولية والحكم العالمي اليوم لمزيج من الأنظمة القديمة والترتيبات الجديدة. ومع نهضة الجنوب ستزداد هذه الأنظمة تنوعاً في المستقبل؛ إذ يرجح أن يكون التعاون الدولي عبارة عن شبكة موسّعة ومتشعبة من المداورات والعلاقات الثنائية، والإقليمية، والعالمية. وهذه الأنظمة والهيكل يجب أن تعمل معاً، ولاسيما من أجل تأمين السلع العامة. فأى ازدواجية في الجهود أو إخفاق في التوافق على قواعد وأهداف مشتركة، لا يعني خسائر في الكفاءة فحسب، بل يخلف نتائج تقوّض التقدم البشري. فمن الضروري العمل على تعزيز المنظمات العالمية والإقليمية، وتوسيع نطاق التمثيل والمساءلة، على أثر نشوء القوى الجديدة، بحيث يشمل مجموعة أكبر من الدول والجهات المعنية. ويستعرض هذا الفصل الخيارات المتاحة ويقدم استنتاجات بشأن الشراكة في العصر الجديد.

تفتقر إلى الروح العملية، كما أن المشاورات بين المجموعات قد وصلت في الكثير من الحالات إلى طريق مسدود⁽¹⁾. وتنوع الأصوات ضمن أنظمة الحكم الدولي هو مصدر فرص وتحديات للتنمية البشرية على حد سواء.

وفي الوقت نفسه، تبرز مؤشرات التنوع في المجتمع المدني العالمي⁽²⁾ وترتفع أصوات جديدة من الجنوب مطالبة بالمزيد من المساءلة والتمثيل. ولمنظمات المجتمع المدني تأثير على الشفافية في العالم وعلى وضع قواعد العمل في مجال المساعدات، والديون، وحقوق الإنسان، والصحة، وتغيّر المناخ. وتستطيع شبكات المجتمع المدني حالياً الاستفادة من وسائل الإعلام وتكنولوجيات الاتصالات الحديثة، لإقامة روابط بين الناشطين على المستوى المحلي وعلى المستوى عبر الوطني والدولي، وتمكين الأفراد والمجموعات من تبادل الأفكار والتعبير عن المخاوف وتكوين وجهات النظر المشتركة على نطاق عالمي شامل.

وفي ظل الترابط بين مختلف أنحاء عالم اليوم، تنتج من كل عمل يقوم به أي بلد آثار تطل البلدان المجاورة، وقد تصل إلى كل فرد في كل مكان، اليوم وفي المستقبل. لذلك يفرض مفهوم السيادة المسؤولة على كل بلد التنبيه والاحتراس من التبعات التي يخلفها أي تصرف يصدر عنه على الصعيدين العالمي والإقليمي.

ويُمكن معالجة بعض القضايا الكبرى بطرق بناءة على الصعيد الإقليمي وحتى الثنائي، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالتجارة والأمن. غير أن هذه القضايا تتطلب كذلك حلاً دولياً في الأجل الطويل. فالطريق المسدود الذي بلغته جولة مفاوضات الدوحة ضمن منظمة التجارة العالمية يعوق التقدم في تحقيق الاكتفاء الذاتي في قطاع الزراعة وفي القضاء على الفقر

تشهد بلدان الجنوب تقدماً سريعاً، ويتبوأ العديد منها اليوم موقعاً قوياً ويضطلع بدور فاعل على الساحة العالمية. وتسعى هذه البلدان إلى حماية مصالحها الفردية والجماعية عن طريق مجموعة متنوعة من القنوات، لاسيما الاتفاقات الإقليمية والشراكات الثنائية التي تسمح لها بالتركيز على قضايا من اختيارها، وبالعمل في الكثير من الأحيان بشروط تتولى هي وضعها. وقد تمكنت البرازيل، والصين، والهند، وغيرها من البلدان ذات الاقتصادات الناشئة من بناء علاقات اقتصادية قوية ومتينة مع بلدان قريبة وأخرى بعيدة من العالم النامي، فوسّعت أسواقها في العالم وقدراتها الإنتاجية؛ وقدمت وسائل مبتكرة لاستكمال عمل مؤسسات بريتون وودز المالية؛ واكتسبت القدرة على التأثير في تنظيم التجارة العالمية والحركة النقدية والمالية، أيضاً في الثقافة، والعلوم، والبيئة، والسلام، والأمن.

وتشكل الترتيبات الجديدة التي يعمل بها الجنوب، وما تتسم به من تعددية، رديفاً للمؤسسات والنماذج التقليدية المتعددة الأطراف، في مجالات مثل التمويل، والتجارة، والاستثمار، والصحة، إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال أنظمة إقليمية ودون إقليمية. وقد أصبحت أنظمة الحكم العالمي والإقليمي عبارة عن مزيج من ترتيبات جديدة وهيكل قديمة تحتاج إلى إنعاش بشتى الطرق. ويجب استكمال الإصلاحات في المؤسسات العالمية بأليات لتعزيز التعاون مع المؤسسات الإقليمية، وبمنح هذه المؤسسات الإقليمية مزيداً من الصلاحيات أحياناً. ويجب توسيع نطاق مساءلة المنظمات، بحيث تشمل مجموعة أكبر من الدول والجهات المعنية. فالواقع أن التقدم بات أكثر صعوبة في بعض المجموعات. فمجموعات البلدان في حالة تغيّر مستمر، وآليات التنسيق الخاصة بها

متعدد الأطراف؛ وما هي المسؤولية الفردية في نطاق العمل الجماعي. فمن الأهمية تأمين السلع العامة تحت إشراف القطاع العام على المستويين الوطني والعالمي، غير أن تشارك القطاعين العام والخاص يبقى واقعاً لا مفر منه (الإطار 5.1). فمن أجل التصدي لتغير المناخ واستنزاف الموارد الطبيعية كالفحم، والنفط، والمياه، أنشئت الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص من أجل الاستثمار في البحث والتطوير لإيجاد مصادر بديلة للطاقة.

وتشمل مجالات التعاون الدولي الشامل التي تتطلب اهتماماً عاجلاً التجارة، والهجرة، وتغير المناخ، والتنمية. وقد طرأت على كل من هذه المجالات، وكذلك على الأنظمة المعنية بها، تغيرات كبيرة بفعل نهضة الجنوب. ويتيح الموقع الجديد الذي يتبناه الجنوب فرصاً لعقد الاتفاقات وتعزيز التعاون.

التجارة

كان باستطاعة بلدان الجنوب أن تستفيد من تطبيق اتفاقات التجارة الدولية المنشودة في جولة الدوحة للتنمية التي عقدتها منظمة التجارة العالمية. لكن جولة الدوحة لا تزال معطلة، وقد وضعت بلدان الجنوب شبكة من الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية. وهذه الاتفاقات تضم

والجوع في أفريقيا وأماكن أخرى في العالم النامي. كما تبرز قضايا ملحة أخرى مثل تغير المناخ التي لا يمكن حلها إلا على الصعيد العالمي، وحيث الإخفاق في العمل الجماعي اليوم يوقع المزيد من الخسائر ويسبب المزيد من المشاكل للمستقبل.

رؤية عالمية جديدة للسلع العامة

لن تكون التغيرات التي يشهدها العالم من غير تداعيات تطال تأمين "السلع العامة" كالهواء النظيف، وغيره من الموارد المشتركة التي لا تستطيع السوق وحدها إنتاجها أو تخصيصها، وإن استطاعت فعلى نحو غير كافٍ، مما يحتم تأمين هذه السلع عن طريق آليات ضمن الدولة⁽³⁾. ومن السلع العامة التي ينشدها جميع سكان العالم، استقرار المناخ وسلامة الإرث المشترك. والفعالية في تأمين السلع العامة تتطلب وضع قواعد لتثبيت الأسواق المالية، وتحقيق التقدم في تنفيذ الإصلاحات التجارية، كتلك التي شملتها جولة الدوحة للمفاوضات التجارية، ووضع آليات لتمويل وإنتاج التقنيات الخضراء. وفي هذا السياق، لا بد من إعادة التفكير فيما هو عام وما هو خاص، ما يمكن تأمينه في إطار أحادي وما يجب تأمينه في إطار

التجارة، والهجرة، وتغير المناخ، والتنمية، كلها مجالات تتطلب اهتماماً دولياً عاجلاً. وقد طرأت على كل منها، وكذلك على الأنظمة المعنية بها، تغيرات كبيرة بفعل نهضة الجنوب

الإطار 5.1

التداخل بين العام والخاص: النقل

ويُمكن أن تشكل الشراكات بين القطاعين العام والخاص طريقة للعمل في المستقبل. فهي تساعد في تحسين تصميم المشاريع وتنفيذها. وفي إطار هذه الشراكات، يتولى القطاع العام صيانة حقوق الملكية، ويؤمن الإطار التنظيمي المناسب، وأحياناً، يفرض تقديم الإعانات للتوفيق بين العائدات على القطاع الخاص والفوائد الاجتماعية.

ففي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي جرى تنفيذ معظم مشاريع السكك الحديدية في إطار من الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ونفذت الهند في إطار من الشراكة بين القطاعين العام والخاص برنامجاً موسعاً في مجال النقل، شمل بين عامي 1995 و2006، 230 مشروعاً بلغت كلفته 15.8 مليار دولار. واستخدمت الصين نظام البناء والتشغيل والنقل في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص لشق الطرق الرئيسية التي تستعمل مقابل رسوم وتطوير البنى التحتية، وخاصة منذ الألفية الثالثة.

ويُرجح أن تجري الشركات الخاصة، في ظل ارتفاع أسعار الغاز، بحثاً على حسابها الخاص حول الوقود والتقنيات غير الضارة بالبيئة. وبقوى من الضروري تأمين التمويل والحوافز من القطاع العام لضمان استيفاء المعايير الاجتماعية في البحث في الوقود والتقنيات غير الضارة بالبيئة. فالواقع أن اكتشافات التكنولوجيا الخضراء هي من أهم السلع العامة العالمية ويحب أن تبقى ضمن النطاق العام.

لنقل الجماعي، سواء أكان مهمة القطاع العام أم القطاع الخاص، تأثير بالغ على الأهداف الإنمائية المشتركة، ولا سيما من حيث الاستدامة وتيسر الكلفة. فالمجتمع الذي يهدف إلى تحقيق المساواة في النتائج الإنمائية، يعتمد على النقل العام. وتنتقل الوفورات في التكاليف المحققة من اقتصادات الحجم إلى الناس، إذ يحصلون على خدمات النقل العام بكلفة ميسرة. وفي المجتمعات التي تنعم بالمساواة، يحصل ذوو الدخل المنخفض، والطلاب، والمسنون، والمعوقون، على حوسومات وإعانات إضافية. والهدف هو تأمين خدمات النقل للجميع من دون استثناء.

والنقل المشترك العام يساهم في الحد من حالات الزحمة وفي تخفيض انبعاثات الكربون من مركبات النقل الخاص. وبوجود نظام فعال للنقل العام، يمكن المباشرة باعتماد التقنيات الخضراء. وتفرض مدينة نيو دلهي، مثلاً، استخدام الغاز الطبيعي المضغوط فقط في الحافلات العامة التي يسيرها القطاعان العام والخاص، وهو وقود أقل ضرراً بالبيئة من البنزين.

والمجتمعات التي تتمتع بوعي بيئي تفضل استخدام النقل العام على النقل الخاص، وتشجع ذلك بفرض الضرائب على الزحمة وانبعثات الكربون كما هي الحال في سنغافورة وميلانو ولندن، وما سيكون حال سان فرانسيسكو كذلك. وليس تأمين النقل العام بأسعار معقولة المهمة الوحيدة الصعبة. فيما أن الأثرياء يفضلون عادة النقل الخاص، لا بد من العمل على تحسين مستوى النقل العام من خلال ضمان معايير السلامة، والكفاءة، والمصادقية.

أطرافاً أقل عدداً، وأحياناً أكثر تجانساً، تجمعها مصالح مشتركة ومكاسب متبادلة، بمنأى عن الطريق المسدود الذي يصطدم به حالياً الإطار العالمي المتعدد الأطراف.

وسهّلت مجموعات التجارة والاستثمار دون الإقليمية، مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والسوق المشتركة للجنوب في أمريكا الجنوبية، التفاعل الاقتصادي والتعاون على صعيد السياسات في ميادين أخرى كذلك، انطلاقاً من القضايا المتعلقة بالأمن وصولاً إلى إدارة الموارد المائية. وتقدم هذه الاتفاقات الثنائية والإقليمية فرصاً لتحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي بين بلدان الجنوب، وتمهد الطريق لتكوين المزايا التي تُبنى عليها القدرة التنافسية⁽⁴⁾.

وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت اتفاقات التجارة الثنائية والإقليمية، يبقى من الضروري وضع القواعد التجارية وآليات التنسيق العالمية لتجنب الخسائر التي تنتج من ضعف الكفاءة. ومع أن أعضاء الكتل التجارية تدعو إلى تحرير التجارة فيما بينها، فهي تتجه في الواقع إلى إقامة المزيد من الحواجز أمام تحرير التجارة، وتؤثر سلباً على الرفاه العالمي⁽⁵⁾. وتترتب على تزايد قدرة البلدان على التحكم في السوق على أثر اندماجها في كتل تجارية، خسائر أخرى في الكفاءة⁽⁶⁾. وقد أظهرت الأبحاث التي أجريت لأغراض هذا التقرير أن قواعد التجارة الحرة والعادلة تسهم في الإسراع في التنمية البشرية، إذا ترافقت مع الاستثمار العام المستمر في الإمكانات البشرية، أي في الصحة، والتعليم، وغيرها من الخدمات الاجتماعية، والبنى التحتية الأساسية مثل النقل الحديث ووسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية.

ويجب إخضاع جوانب كثيرة من أي نظام تجاري حر ويخلو من التمييز لإشراف مجموعة نافذة ومتجددة من الاتفاقات المتعددة الأطراف. ولكن بما أنّ النزعة الإقليمية باتت قائمة، يبدو أن العمل تدريجياً على وضع النزعة الإقليمية في إطار متعدد الأطراف هو من طرق العمل الممكنة للمستقبل. وفي هذا السياق، يمكن أن تبدأ منظمة التجارة العالمية في التفكير في وضع "قوانين لينة"، مثل التفاوض بشأن وضع مبادئ توجيهية طوعية حول الممارسات الجيدة في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية الجديدة، وإجراء التعديلات على المبادئ التوجيهية القائمة. فعلى سبيل المثال، تستطيع منظمة

التجارة العالمية وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية لاتفاقات التجارة الإقليمية بين بلدان الشمال، وبين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وبين بلدان الجنوب⁽⁷⁾.

الهجرة

في عام 2010، أفادت تقارير عن 25 اقتصاداً من الجنوب بأن التحويلات المالية الواردة إليها من المهاجرين تجاوزت 10 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي. غير أنّ إدارة الهجرة لا تزال إما أحادية الجانب تقتصر على بلدان الوجهة، أو ثنائية. ولا تزال آليات التنسيق المتعددة الأطراف محدودة⁽⁸⁾. وتبرز علامات استفهام حول شواغل لا يمكن فصلها عن التنمية البشرية، ولا سيما حقوق المهاجرين. فبينما توفر التحويلات المالية دخلاً للأسر الفقيرة، تتسبب موجات الهجرة في حالات خلل وتشتت اجتماعي. وبإمكان الآليات المتعددة الأطراف تمهيد السبل التي تسمح للأفراد بالبحث عن عمل في الخارج، وتضمن الحقوق الأساسية للمهاجرين، وتحّد من تكاليف معاملات الهجرة، وتحقق النتائج الإيجابية من الهجرة للمهاجرين ومجتمعات الوجهة على حد سواء⁽⁹⁾.

وتتغير أنماط الهجرة بفعل نهضة الجنوب. فنصف مجموع التحويلات تقريباً المرسلة في الوقت الحالي إلى بلدان المنشأ هي جنوب هي تحويلات تأتي من عمال مهاجرين في بلدان نامية أخرى. وفي الأعوام الأخيرة، أدرجت المنظمات الإقليمية وهيئات التكامل الاقتصادي موضوع الهجرة ضمن برامج عملها. ومن هذه المنظمات اتحاد دول جنوب شرق آسيا، والاتحاد الأفريقي، والسوق المشتركة للجنوب، ومجموعة التنمية للجنوب الإفريقي⁽¹⁰⁾. وللمرة الأولى، في عام 2012، عقد المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية محادثات حول الهجرة من الجنوب إلى الجنوب. وإدارة الهجرة ليست حكراً على الإطار المتعدد الأطراف ولا تنحصر فيه. غير أن آليات التنسيق الدولية توفر إطار عمل داعم لشبكات الاتفاقات الإقليمية والثنائية الناشئة. ويُمكن أن تتضاعف فوائد المداولات الجارية في ظل مبادرات عالمية تتناول قضايا الهجرة.

ومع استمرار تنامي الهجرة الدولية، بحيث ارتفع عدد المهاجرين من 70 مليون مهاجر سنوياً، منذ أربعة عقود تقريباً، إلى أكثر من

تتغير أنماط الهجرة بفعل

نهضة الجنوب. فنصف مجموع التحويلات تقريباً المرسلة في الوقت الحالي إلى بلدان المنشأ في الجنوب هي تحويلات تأتي من عمال مهاجرين في بلدان نامية أخرى

وقد أتاح مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو في عام 2012 فرصاً للتعاون وبناء التحالفات بين مجموعات الأغنياء والفقراء، والقطاعين العام والخاص، والشركات ومنظمات المجتمع المدني وأجهزة الدولة. فشركات يونيليفير، وكوكا كولا، وول مارت، كانت من بين عشرين شركة كبرى متعددة الجنسيات تعهدت، من خلال منتدى السلع الاستهلاكية، بأن تعمل، في إطار سلاسل الإمداد الخاصة بها على الحد من إزالة الغابات(16). ووعدت شركة ميكروسوفت بأن تكون أنشطتها خالية من انبعاثات الكربون بحلول عام 2012. وأشارت شركة تعليب المشروبات الغازية في أمريكا اللاتينية (Femsa)، إلى أنها تحصل على 85 في المائة من حاجاتها من الطاقة في المكسيك من الموارد المتجددة(17). وعلى الرغم من العديد من المبادرات الإيجابية، لا تزال الفجوة كبيرة بين المستوى المطلوب والمستوى المتواضع المتعهد به في تخفيض الانبعاثات.

التعاون الإنمائي

التعاون الإنمائي الفعال والشامل هو من العناصر الأساسية لأنظمة الحكم الدولي. فالبلدان النامية، تؤمن المزيد من الاستثمارات والمساعدات الإنمائية في إطار ثنائي وإقليمي، وذلك بمقتضى ترتيبات جديدة للتمويل والتعاون التكنولوجي. وهذه الترتيبات تقدّم البدائل عن الجهات المانحة التقليدية أو تكمل عملها، وتوسّع الخيارات المتاحة للجهات المتلقية.

وفي عام 2011، أيدت البلدان النامية ومنظمات المجتمع المدني شراكة بوسان للتعاون الإنمائي الفعّال في المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة في بوسان، في جمهورية كوريا. وقد اعتُبرت الملكية، والتركيز على النتائج، والشراكات الإنمائية الشاملة، والمساءلة والشفافية، ركائز أساسية لأي إطار عالمي جديد للرصد. وجرى التأكيد في إطار هذه الشراكة على ضرورة العمل بأنظمة البلدان، ومع إعطاء البلد الشريك الحق في طلب تفسير لما هو مخالف لهذه الأنظمة. وأقرّت الجهات المانحة التقليدية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأن الحاجة قد تقتضي بإنشاء هيكل إداري مختلف يدعم بناء شراكة أوسع نطاقاً تستوعب الاقتصادات الناشئة(18). واستناداً إلى المبادئ الرئيسية للملكية

200 مليون سنوياً اليوم، ومعظمهم من الجنوب، تبرز حاجة متزايدة لوضع قواعد لحماية حقوق المهاجرين والاتفاق على معايير لتنظيم حركة الهجرة بين بلدان المنشأ وبلدان الوجهة(11). فاعتماد هذه القواعد سيحقق فوائد اقتصادية واجتماعية على جميع الأطراف، أما التأخر في اعتمادها فسيوقع خسائر بجميع الأطراف أيضاً. وهذه الخسائر لا تقتصر بالضرورة على التكاليف المالية بل تتجاوزها إلى خسائر أخرى بشرية، من جراء الابتعاد الطويل والقسري عن الأسرة، وسوء المعاملة في مكان العمل، وانتهاك كرامة الإنسان، من دون سبب وتبرير حين يُحرم العمال الأجانب المقيمون من الحقوق الشرعية الأساسية.

تغيّر المناخ

لعلّ تغيّر المناخ من أبرز المشاكل المعترف بها عالمياً، التي تتطلب تعاوناً في إطار اتفاقات متعددة الأطراف. ففي الجنوب، تجري معالجة تغيّر المناخ ضمن نهج ثنائية، وكذلك في إطار استراتيجيات التنمية الوطنية. وقد تعهدت الصين بتقليص كثافة الكربون (انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي) بنسبة 40 إلى 45 في المائة بحلول عام 2020 مقارنة بمستوى عام 2005(12). وأعلنت الهند في عام 2010 عن تخفيضات طوعية لكثافة الكربون بنسبة 20 إلى 25 في المائة(13). أما المعنيون بسن القوانين في كوريا، فقد وافقوا على برنامج تجاري وطني لتداول الانبعاثات في آذار/مارس 2012 بغية تخفيض الانبعاثات من المعامل ومحطات توليد الطاقة(14). وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة في عام 2012، الذي عُقد في ريو دي جانيرو، أعلنت موزامبيق عن خارطة طريق جديدة للاقتصاد الأخضر، في حين سنت المكسيك مؤخراً أول قانون شامل في العالم حول تغيّر المناخ يرمي إلى خفض الانبعاثات وبناء قطاع جديد للطاقة المتجددة(15).

غير أنّ مواجهة تغيّر المناخ تتطلب إطاراً متعدد الأطراف فعلاً. فمن أجل الحد من الانبعاثات المسببة للاحتباس العالمي بالنسبة المطلوبة، لا بدّ من التوصل إلى اتفاق بين الشمال والجنوب بشأن كيفية التشارك في المسؤوليات، على نحو يضمن تلبية التطلعات الإنمائية المشروعة للجنوب.

تتطلب مواجهة تغيّر المناخ إطاراً متعدد الأطراف فعلاً

والقدرة على الصعيد الوطني، يمكن أن تُنشئ هذه الشراكة آلية إدارية دولية، وتضع مؤشرات لتقييم التقدم.

إلى جانب الجهات المانحة التقليدية، أيد الشركاء الجدد في التنمية، بما في ذلك البرازيل والصين والهند، على مبادئ الملكية الوطنية وبناء القدرات. غير أنّ إعلان بوسان لحظ أنّ هؤلاء الشركاء الجدد في التنمية لديهم تحديات إيمانية محلية وطرق تعاون إقليمي خاصة بهم. وقد اتضح ذلك في نص الإعلان، الذي أشار إلى أنّ "المبادئ، والالتزامات، والإجراءات التي تمّ التوافق عليها في بوسان يجب أن تكون بمثابة مرجع للشراكات التي تنشأ بين بلدان الجنوب على أساس طوعي"⁽¹⁹⁾.

وفي المستقبل، يُفترض أن تقوم لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معاً بدعم العمل "بالشراكة العالمية للتعاون الإنمائي الفعال" الجديدة من خلال منتدى الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي. ورغم التزام الموقعين بالشفافية، لم تتضمن الوثيقة الختامية أيّ التزامات أو أهداف أخرى محددة زمنياً وقابلة للقياس ويُمكن أن تخضع للمساءلة.

ولم تتبلور بعد رؤية ما بعد بوسان. غير أنّ بعض الأولويات المتوسطة بدأت تلوح في الأفق. ومن هذه الأولويات وفاء الجهات المانحة التقليدية بالالتزامات التي تعهدت بها في قمة مجموعة الثمانية في غلين إيغلز في عام 2005، والتي تنص على زيادة المساعدات وتقديمها في إطار من التنسيق⁽²⁰⁾. ويُمكن للجهات المانحة التقليدية العمل مع الجهات المانحة الجديدة، التي بإمكانها تقديم المعرفة والخبرة من منظور البلد النامي. وتحلّ الأمم المتحدة، بصفتها منظمة شاملة العضوية، في موقع يحوّلها العمل مع الشركاء من الجنوب في مثل هذا التعاون الإنمائي الثلاثي من خلال منتدى الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي. ومن المهام الرئيسية لتنسيق أليات التعاون الإنمائي والقواعد العالمية بين الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب.

وحدد اتفاق بوسان الخطوة الأولى نحو إعادة تحديد إطار التعاون الإنمائي على نحو يكسبه المزيد من الفعالية وبتتيح الاستفادة من طاقة البلدان الصاعدة. وما إن يجري التوصل إلى مفهوم عالمي مشترك، يُمكن عندئذ انتهاج اللامركزية في تنفيذ هذه المبادئ بنقلها إلى الحكومات الوطنية، فتتولى التنفيذ ضمن أطر

السياسات المشتركة المتفق عليها. ومن الأمثلة على ذلك إعلان الألفية المعتمد في أيلول/سبتمبر 2000 والتوافق العالمي على الأهداف الإنمائية للألفية. فالتوافق على هذه الأهداف أعطى زخماً لمجموعة واسعة من الأنشطة والمؤسسات، وذلك من خلال تسليط الضوء على حقيقة بسيطة، هي أن تعزيز قدرات الأفراد وتنمية المجتمعات هما بمثابة سلع عامة عالمية جديدة⁽²¹⁾. والتقدم الذي أحرز في هذه الأهداف، كان بمعظمه صنيع البلدان، نتيجة لمبادرات والتزامات وطنية.

تمثيل أفضل للجنوب

باتت المؤسسات القائمة والمبادئ الحالية للحكم الدولي تستلزم إعادة نظر، أو على الأقل عملية إعادة بناء، تتيح لها استيعاب التنوّع المتزايد في الصوت والنفوذ، وتحقيق التقدم في التنمية في الأجل الطويل. فقد أنشئت هذه المؤسسات ووضعت هذه المبادئ قبل وقت طويل من نهضة الجنوب، لحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهي اليوم تشكل نظاماً لم يعد يتماشى مع الواقع الحديث.

وهذه المؤسسات لا تمثل الجنوب بالمستوى المطلوب. ولا تزال حصص التصويت في مؤسسات بريتون وودز ترجح كفة بلدان الشمال بصرف النظر عن الواقع الاقتصادي العالمي المتغير. فالصين، مثلاً، التي تملك أكبر اقتصاد في العالم وأكثر من 3 تريليون من الاحتياطي الأجنبي، لا تزال حصتها في التصويت في البنك الدولي أقل من حصة فرنسا والمملكة المتحدة. ويتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرارات بشأن السلام والأمن في العالم بعضوية دائمة تمثل التركيبة الجيوسياسية للعالم في عام 1945. وفي اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2012 في نيويورك، كرر عدد من رؤساء حكومات الجنوب مجدداً مطالب قديمة بالحصول على مقاعد دائمة في المجلس لأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، ولقوى العالم النامي غير الممثلة على الإطلاق كإندونيسيا⁽²²⁾.

وعلى المؤسسات الدولية الكبرى أن تحرص على التمثيل الحقيقي، وتتصف بالمزيد من الشفافية، وتخضع للمساءلة. فمؤسسات بريتون وودز، ومصارف التنمية الإقليمية، وحتى منظومة الأمم المتحدة هي كلها معرضة لأن تخسر من

باتت المؤسسات القائمة والمبادئ الحالية للحكم الدولي تستلزم إعادة نظر، أو على الأقل عملية إعادة بناء، تتيح لها استيعاب التنوّع المتزايد في الصوت والنفوذ، وتحقيق التقدم في التنمية في الأجل الطويل

فعاليتها في حال أخفقت في تمثيل جميع الدول الأعضاء وشعوبها بالمستوى المطلوب. ويجدر بهذه الهيئات أن تستفيد من تجارب الشمال والجنوب وتستخلص منها الحلول البناءة، وأن تسعى إلى تحقيق نتائج منصفة ومستدامة لأجيال الحاضر والمستقبل.

وفي الوقت نفسه، على الجنوب الذي يشهد نهضة، أن يتحمل المزيد من المسؤوليات على الصعيد العالمي، مع تنامي قوته الاقتصادية ونفوذه السياسي، فيقدم المزيد من الموارد للمنظمات المتعددة الأطراف⁽²³⁾. وعلى الجنوب أيضاً أن يضطلع بأدوار قيادية، ليس على المستوى الإقليمي فحسب، بل كذلك على المستوى العالمي. والواقع أن الشفافية والمساءلة هما من الصفات المنشودة في المؤسسات العالمية، والتي تشجع الجنوب على المزيد من المشاركة.

وقد برزت بعض الخطوات الإيجابية في هذا الاتجاه. فالبلدان النامية تضطلع بدور أكثر فعالية في مؤسسات بريتون وودز وفي المداوالات العالمية من خلال قمة رؤساء دول مجموعة العشرين. وقد فتحت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باب العضوية أمام بعض البلدان النامية. وعلى البلدان المتقدمة الترحيب بهذه التغيرات، لأن نجاح الجنوب هو مكسب للشمال ومصدر ازدهار للجميع.

والواقع أن المشاركة الفاعلة من الجنوب قد تحيي بعض المداوالات الحكومية، بما يؤمنه الجنوب من موارد مالية، وبشرية وتكنولوجية. وبإمكان الاقتصادات الناشئة أن تؤدي دوراً رائداً في مسيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي الابتكار من أجل تخفيف حدة آثار تغير المناخ، والوصول بجولة الدوحة للتنمية إلى نتائج إيجابية. وإذا تمكنت المنظمات العالمية من تمثيل جميع دول العالم بالمستوى المطلوب، فهذا الموقع في المبدأ يخضعها للمساءلة أمام شعوب العالم ممثلة بالحكومات الوطنية. غير أن الوساطة بين المؤسسات العالمية والشعوب من خلال الدولة فقط هي وساطة غير كافية. فالحكم الدولي يتأثر أكثر فأكثر بمجموعة متنوعة من الأصوات والجهات الفاعلة تصل عبر تحركات عالمية وشبكات ناشطة عبر الحدود الوطنية. تحركات كانت في صلب الحركات المناهضة للعولمة، التي تصف نفسها أحياناً بأنها حركات "الديمقراطية العالمية". وتجتمع هذه الحركات على العديد من القضايا، وتعبّر عن شواغل

مختلفة، وتطلق رسائل سياسية لا حصر لها، لكنها تلتقي على مطلب أساسي هو إخضاع السلطة والحكم الدولي للمساءلة أمام المجتمع المدني.

فالمؤسسات المتعددة الأطراف القائمة مدعوة إذاً إلى إعادة تقييم حصص التمثيل فيها والتفكير في مبادئها الأساسية:

- الصوت: التوفيق بين أصحاب المصلحة وصانعي القرارات بحيث يكون للجميع صوت فعال في القضايا العالمية التي تهمهم.
- السلع العامة: مّد الجسور عبر الحدود التنظيمية من أجل تسهيل عمليات الإنتاج المتعددة المستويات، والقطاعات، والجهات، التي تتطلبها السلع العامة العالمية.
- القيادة: تشجيع ممارسة القيادة العالمية، بمبادرة من الدول والقطاعات الأخرى والأفراد والجماعات، لمساعدة المجتمع الدولي في معالجة القضايا التي تقع في جمود السياسات العالمية وحل المشاكل التي تلامس حدود الأزمات.
- عقد الاجتماعات: بناء قدرات المنظمات القائمة بحيث تستطيع مواكبة الواقع السياسي والاقتصادي العالمي المتغير، وتزويدها بالصلاحية والخبرة لأداء دور الوساطة الفعّالة بين الجهات المعنية المتباعدة.
- المعلومات والموارد: مساندة البلدان الفقيرة في الجنوب لتشارك بفعالية في الحكم العالمي، وذلك بتمكينها من الحصول على المزيد من المعلومات، والمساعدة التقنية، والتمويل.
- مشاركة المواطنين: الاستفادة من الأفكار والآراء التي تختزنها شبكات المواطنين والمشاركين الذين كانوا في السابق مهمشين ومستبعدين عن دائرة المداوالات العالمية. وتوجه المنظمات الدولية أكثر فأكثر نحو التمثيل الشامل والاستجابة لمتطلبات عالم تتسارع فيه التغيرات. فالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، مثلاً، أنشأ منتدى التعاون الإنمائي بهدف إطلاق مشاورات موسعة حول المساعدة الإنمائية. والمجال مفتوح للتعددية المتجددة. غير أن الإصلاحات في إدارة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لا تزال محدودة. ولا تزال التركيبة الأساسية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على حالها بعد عقود طويلة من المناقشات. فلا بدّ من إصلاحات جذرية في هذه المؤسسات إذا أريد لها أن تضطلع بدور فاعل في التعاون عبر

الحدود الوطنية على معالجة القضايا العالمية العالقة في طريق مسدودة، بحلول تُجمع كل البلدان على أنها منصفة وعادلة.

المجتمع المدني العالمي

لا يُقصد بمساءلة مؤسسات الحكم الدولي المساءلة أمام الدول الأعضاء فحسب، بل يمكن أن تكون أيضاً مساءلة أمام المجتمع المدني العالمي، فتشارك في ممارسة السلطة وتكون بمثابة قوة موازنة للدول والأسواق. وقد استخدمت جميع أنواع الجمعيات الطوعية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والحركات الاجتماعية، ومجموعات المناصرة، والاتحادات النقابية، والمجموعات الأهلية، قنوات التأثير كالاقتابات، والضغط، ووسائل الإعلام، والحملات العامة لتصبح محركاً للتغيير الاجتماعي في الكثير من البلدان الرائدة في الجنوب، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، البرازيل وجنوب أفريقيا ومصر والهند. فلولاية كيرالا في الهند، تاريخ عريق في نشاط المجتمع المدني، كان له تأثير على الحكومة، إذ دفعها إلى إعطاء الأولوية للحقوق الاجتماعية الشاملة والسياسات العامة التي تركز المساواة. وفي البرازيل، أدت حركة سانيتاريسستا (Sanitarista) للعاملين في مجال الرعاية الصحية دوراً فاعلاً في تطوير نظام الرعاية الصحية العامة وتعميم الخدمات لتشمل الطبقات الفقيرة⁽²⁴⁾.

وتستفيد مجموعات المجتمع المدني الوطنية أكثر فأكثر من خبرتها في العمل إلى جانب الحكومات الوطنية من أجل فتح شبكات مستقلة للحوار بين الشمال والجنوب، والجنوب والجنوب، خارج القنوات الرسمية التقليدية للحكم الدولي. وتمهد هذه الشبكات عبر الوطنية الطريق أمام المجتمع المدني العالمي الناشئ للتحرك من أجل قضايا متنوعة تشمل تغيير المناخ، وسياسات الهجرة، وحقوق الإنسان.

وقدرة المجتمع المدني العالمي على التأثير في صنع القرارات بشأن القضايا العالمية الكبرى تعززت بفعل ثورة الإنترنت. فهذه الوسيلة تقرب المسافات بين المجموعات البعيدة فتتواصل فيما بينها، وتساعد في نشر الأفكار والشواغل بسرعة بين المواطنين في مختلف أنحاء العالم. وبهذه الوسيلة أصبح بإمكان الأفراد التواصل فيما بينهم،

وبإمكان مجتمعات العلماء وغيرهم من أصحاب الاختصاص تبادل الأفكار، من دون الخضوع لوساطة سلطة الدول أو الأسواق. وهذا التطور الذي يبسر الاتصال في العالم يُغذي الشراكات الخلاقة، ويعمل على تمكين الأفراد والمنظمات الاجتماعية، ويفسح المجال أمام أشكال جديدة من التضامن، ويسمح للأفراد بالتفاعل والتعبير عن قيمهم في رحاب الفضاء الدولي.

وأظهرت الثورات التي شهدتها مجموعة من الدول العربية، مؤخراً، نتيجة لتطورات تاريخية معقدة، أن مواقع التواصل الاجتماعي هي قوة ليس من مصلحة القيادات ولا المؤسسات العالمية تجاهلها. والاستجابة السريعة والواسعة على فيديو Kony 2012 حول جوزيف كوني، قائد جيش الرب الأوغندي، والمتهم بارتكاب جرائم حرب، تُظهر قدرة مواقع التواصل الاجتماعي على جذب الملايين وجمعهم في مناقشات حول قضايا مهمة في غضون أيام معدودة⁽²⁵⁾. وقد لا يلتقي الجميع على شرعية بعض المخاوف وصحة الخلفيات، غير أن السرعة في تبادل المعلومات عبر الشبكات الاجتماعية توجّه الرأي العام نحو القضايا التي تهمّ المواطنين في العالم، والتي تؤثر حتماً على أنظمة الحكم الدولي.

والواقع أن أهم الأدوات المتاحة للمجتمع المدني العالمي هي القدرة على نشر قواعد جديدة تؤدي إلى تحوّل في سلوك القطاع الخاص وسلوك الدولة. فبنتاول القضايا في أطر معيّنة، وممارسة الضغط على الدول، تتمكّن شبكات المجتمع المدني من طرح قضايا جديدة للنقاش والتأثير على الجهات الحكومية والدولية لعقد معاهدات جديدة، ووضع آليات فاعلة للتنفيذ، وحتى التدخل المباشر. ومن الأمثلة المعروفة على تأثير المجتمع المدني على القواعد العالمية حركة نشر حق المرأة في الاقتراع عالمياً، وحركة مناهضة الرق، وحركة الصليب الأحمر التي نتجت منها اتفاقيات جنيف واللجنة الدولية للصليب الأحمر. ومؤخراً، كان لشبكات المجتمع المدني العالمية تأثير في إضفاء الطابع المؤسسي على التشريعات المتعلقة بمكافحة الألغام، وتسهيل الحصول على أدوية الإيدز، فضلاً عن حملات مناهضة العنف ضد المرأة.

ومع التسليم بالقدرة الهائلة للمجتمع المدني العالمي على التأثير في قواعد الحكم الدولي وصنع القرارات، لا تجوز المبالغة في التحويل على قدرة منظمات المجتمع المدني والشبكات

المجتمع المدني العالمي القدرة على نشر قواعد جديدة تؤدي إلى تحوّل في سلوك القطاع الخاص وسلوك الدولة

برلمان عالمي من أجل الديمقراطية العالمية؟

بالطرق الديمقراطية، فهذا يعني أن البرلمان العالمي سيكون على مستوى عالٍ من التمثيل ويتمتع بالقدرة على المساءلة السياسية. وبإمكانه أن يكون صلة الوصل بين عملية صنع السياسات على الصعيد الوطني وعملية صنع القرارات على الصعيد العالمي، وأن يقدم الحوافز للبرلمانات والحكومات الوطنية للنظر في مفاعيل القرارات التي تتخطى الحدود الوطنية، ويزود البرلمانات الوطنية بالمعرفة والخبرة فيما يتعلق بإدارة القضايا العالمية.

ويمكن لهذا البرلمان أن يعقد دورة موسعة كل سنة يُصدر خلالها توصيات ويقترح بنوداً لإضافتها إلى جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويُقدّم بالأغلبية المستوفية للشروط، بنوداً لجدول أعمال مجلس الأمن للتداول بها واتخاذ قرار بشأنها. وتتمتع المداولات التي يجريها البرلمان بسلطة معنوية وسياسية، لكن صلاحية اتخاذ القرار النهائي تبقى منوطة بالحكومات الوطنية. ويتولى البرلمان الوطني تعيين أعضاء الوفد الوطني إلى البرلمان العالمي أو يختارهم المواطنون بالانتخاب. ويُحدد حجم كل وفد على أساس عدد سكان البلد. وهذا النهج بعيد كل البعد عن النهج المُتبع في بعض الهيئات الدولية حيث تحدّد حصص التصويت على أساس المساهمات النقدية.

الشرعية وتمثيل الشعوب في مختلف أنحاء العالم في صنع القرار العالمي هما من أسس إدارة القضايا العالمية. وما من آليات مؤسسية، في الوقت الحاضر، تضمن المشاركة الفعالة والفاعلة للمواطنين في هيئات صنع القرار العالمي. والآن وقد اصطدمت عملية صنع القرار على المستوى الحكومي الدولي بحدود من الصعب تجاوزها، بات الحرص على تحقيق المساواة والاستدامة، وعلى مواجهة التحديات الملحة الماثلة أمام هذا الكوكب، يتطلب إشراك المواطنين من مختلف أنحاء العالم في صنع القرار.

ولهذه الغاية، يمكن إنشاء برلمان عالمي، يكون إما تابع لمنظومة الأمم المتحدة أو هيئة مستقلة، يؤدي دوراً مكملاً للجمعية العامة للأمم المتحدة. وهذه الفكرة ليست جديدة لكنها تنضج وتحظى بمزيد من التأييد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والبرلمانات الإقليمية، ومنها البرلمان الأوروبي، وبرلمان أمريكا اللاتينية، والبرلمان الأفريقي؛ وقد أكدت عليها مؤخراً مجموعة من المثقفين من مختلف أنحاء العالم في "بيان" صدر عنها من أجل "الديمقراطية العالمية"^(*). ويتألف البرلمان العالمي من مندوبين من البرلمانات الوطنية، يمثلون الأحزاب السياسية المختلفة في كل بلد. وبما أن الغالبية العظمى للبرلمانات الوطنية تُنتخب

(*).Beeston 2012

وتتوقف فعالية المنظمات الدولية على بناء شراكات مثمرة مع مجموعات مواقع التواصل الاجتماعي والمنظمات غير الحكومية من الجنوب والشمال على حد سواء. فعلى هذه المنظمات إشراك مجموعات المواطنين لدعم التغييرات على مستوى السياسات والانتقال إلى مبادئ ومؤسسات للحكم الدولي تكون أكثر توازناً من ذي قبل. فمُنظمة الصحة العالمية، مثلاً، كانت أمام خيار صعب، إما أن تراعي مصالح الدول وتجاري تيار خصخصة الخدمات الصحية الذي غلب في فترة الثمانينات، أو أن تبقى على التزامها بالصحة العامة وعلاقتها مع المجتمع المدني. وبهذا الالتزام استمرت المنظمة في اتباع السياسات التي تركز على نهج الحقوق في مجال الصحة⁽³⁰⁾.

نحو التعددية المتماسكة

التحدي الذي يواجه النظام المتعدد الأطراف إزاء نهضة الجنوب ليس مسألة خيار بين الاتجاه العالمي والاتجاه الإقليمي، ولا بين الهياكل القديمة التي تولت تصميمها وإدارتها القوى التقليدية في الشمال والترتيبات الجديدة التي تستجيب لحاجات العالم النامي. فالقضية هي بالأحرى قضية تكامل وتنسيق، وهي في بعض الحالات قضية إصلاح للمؤسسات بحيث تكتسب القدرة على

عبر الوطنية. فالتفاوت في توزيع الموارد يعطي زمام القيادة للمنظمات غير الحكومية الدولية في الشمال مما يؤدي إلى خلل في المجال المتاح لعمل المجتمع المدني⁽²⁶⁾. فالنظام الدولي لحقوق الإنسان، مثلاً، يركز على الحقوق السياسية والمدنية، التي تهّم المجتمع المدني في أوروبا والشرقية، أكثر مما يركز على الحقوق الاجتماعية، التي هي قضية أساسية ضمن مطالب التحركات الشعبية في الجنوب. وهناك قيود تضيق مساحة التحرك المدني، وتحدّ من قدرة المجتمع المدني على العمل⁽²⁷⁾، إضافة إلى قضية الشفافية ومدى استقلالية منظمات المجتمع المدني عن قوى الدولة والسوق. فعندما تكون منظمات المجتمع المدني امتداداً لسلطة الدولة أو نفوذها الاقتصادي أو سلطتها التقليدية، يصبح نشاط المجتمع المدني عامل اضطراب وتفرقة بدلاً من أي يكون عامل استقرار ومساواة⁽²⁸⁾.

وستكون شرعية أنظمة الحكم الدولي في المستقبل رهناً بقدرة المؤسسات على العمل مع شبكات المواطنين والمجتمعات، أي تفهّم مخاوفها والاستفادة من أفكارها ونهجها لتوجيه جهودها وطاقتها. فهذا التعاون يرسخ شرعية أعمال هذه المؤسسات ويضمن المساءلة أمام الدول الأعضاء ومواطنيها (الإطار 5.2). ففكرة المواطنة البيئية، مثلاً، يمكن أن تكون طريقة فاعلة في بناء الرأي العام العالمي حول كيفية تأمين السلع العامة العالمية⁽²⁹⁾.

الحكم الدولي يتأثر أكثر فأكثر بمجموعة متنوعة من الأصوات والجهات الفاعلة تصل عبر تحركات عالمية وشبكات ناشطة عبر الحدود الوطنية

التحدي الذي يواجه النظام المتعدد الأطراف إزاء نهضة الجنوب ليس مسألة خيار بين الاتجاه العالمي والاتجاه الإقليمي، ولا بين الهياكل القديمة التي تولت تصميمها وإدارتها القوى التقليدية في الشمال، والترتيبات الجديدة التي تنشأ استجابة لحاجات العالم النامي. فالقضية هي بالأحرى قضية تكامل وتنسيق، وهي في بعض الحالات قضية إصلاح للمؤسسات بحيث تكتسب القدرة على العمل بفعالية معاً

أن يكون النظام الدولي تعديلاً، وأن يضمن في الوقت نفسه، انسجام التعاون على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي مع الآليات والسياسات السارية على المستوى الدولي. والهدف من هذه "التعددية المتماسكة" هو ضمان أن تعمل المؤسسات على جميع المستويات في إطار من التنسيق من أجل تأمين السلع العامة للجميع في العالم. والتكامل، ليس فقط بين المؤسسات العالمية والإقليمية، بل أيضاً بين القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، هو مصدر حلول بناءة، حتى لو بدا غير ناضج وغير كافٍ في الوقت الحاضر. فحين تبرز الترتيبات والشراكات الجديدة لسد الفجوات التي خلفتها الترتيبات القديمة، يجب تشجيعها، وتقادي الازدواجية قدر الإمكان. ويجب أن يكون العمل بالترتيبات الجديدة على كافة مستوياتها في إطار من التعاون والتآزر مع المنظمات المتعددة الأطراف القائمة، بهدف توحيد المصالح والتشارك في المسؤوليات. لا شك في أن التعددية والتنوع من التطورات الإيجابية. غير أن الازدواجية وانعدام الكفاءة من السمات التي تلاحظ بكثرة في هذا العدد الوافر من المنظمات الجديدة. ومع التقدم نحو بلورة نظام جديد، ستبقى بعض المنظمات وقد يختفي الفائض منها.

ولتحقيق تقدم مطرد في التنمية البشرية، لا بد من إدارة السلع العامة في إطار فعال ومتعدد الأطراف. وتستطيع المؤسسات الدولية تقديم المشورة حول حقوق الإنسان وغيرها من المبادئ العالمية والبيت في مجالات كالفانون الدولي العام. ويجب أن تكون تعددية الأطراف أكثر مرونة من أجل التعاطي مع التحديات الجديدة والواقع الجيوسياسي الجديد. وبوجود نظام تعديلي متكامل، يُمكن للمؤسسات الدولية العمل كهيئات تنسيق والاضطلاع بدور داعم وحاضن لجميع الجهات المعنية. وهذا الدور يتطلب تزويد هذه المؤسسات بالصلاحيية والخبرة والموارد الكافية لتمكينها من أداء مهام في الوساطة وتقريب وجهات النظر، والتحليل، والتوفيق بين المصالح المتباعدة، واقتراح حلول عملية تأتي بفوائد على الجميع. ولتمكين الجنوب من أن يكون جزءاً كاملاً من هذا المشروع، من الضروري أن تخضع المنظمات الدولية لعملية تحديث وتحول. والجنوب اليوم في موقع يحولُه الاستعانة بالمؤسسات المتعددة الأطراف، وتقديم الدعم

العمل بفعالية معاً. وإذا كان التنوع والمرونة في آليات الحكم العالمي عاملاً إيجابياً في النظام الدولي، فلا يمكن أن يكون هذا العامل بديلاً عن السعي في إطار عملي إلى إيجاد حلول عالمية لمشاكل هي بطبيعتها ذات بُعد عالمي. ويجب على صانعي السياسات الذين يعملون على الصعيدين الإقليمي والعالمي السعي بجهد إلى بلوغ تعددية أكثر تماسكاً على صعيد الحكم المتعدد الأطراف، وإرساء القواعد والأهداف المشتركة التي تدعم المبادرات الإنمائية العالمية والإقليمية المتنوعة والمنكاملة في آن.

وقد أظهرت التجارب الأخيرة في الكثير من بلدان الجنوب أن بعض السلع العامة يمكن تأمينها بفعالية على الصعيد الإقليمي. فالمؤسسات الإقليمية، كما أشير في الفصل 2، يمكن أن تكون أكثر سرعة وكفاءة أحياناً من المنتديات العالمية في تلبية الحاجات الإقليمية. ومن الأمثلة على ذلك برامج القضاء على الأمراض المزمنة، وحماية النظم البيئية المشتركة، وإزالة الحواجز أمام التجارة البينية. وفي مثل هذه الحالات، من المنطقي أن تقوم الدول المجاورة ذات الاتجاهات المشتركة بمعالجة هذه التحديات في إطار من التعاون، مع مواصلة السعي لإيجاد الحلول العالمية حيث تقتضي الحاجة.

وتوسيع نطاق التعاون الإقليمي لا يخلو من العثرات، إذ يمكن أن يكون مصدراً للمزيد من التشعب في ظل مجموعة متنوّعة من المؤسسات المتعددة الأطراف. ومع هذا التشعب تكثرت احتمالات الإقصاء، والازدواجية، والمنافسة بين الوكالات. وتتمتع المؤسسات الإقليمية، في العديد من المجالات، بالقدرة على أن تكمل المؤسسات العالمية حتى وإن كان هذا النوع من التعاون قليلاً وليس بالمستوى المطلوب من التزامن والتنسيق. ويجب أن تحترم ترتيبات الحكم العالمي المزيح الذي تختاره البلدان من الاستراتيجيات. فمن الواضح أنّ الاقتصادات النامية والناشئة تختار التعاون بطرق مختلفة، الثنائي، والإقليمي، والدولي. وعلى مرّ الزمن، ومع ظهور مجموعة جديدة من التحديات، استحدثت البلدان أشكالاً جديدة للحكم من أجل التعامل مع هذه التحديات. ففي القطاع المالي مثلاً، تسعى البلدان إلى التنويع في الانفتاح و"سياسات التأمين". وهي تسعى إلى استخدام مزيح من الاحتياطات الوطنية، وخطوط الائتمان الثنائية، والاتفاقات الإقليمية، وصندوق النقد الدولي. وإزاء هذا الواقع، يجب

وقد طوّرت الجنوب عدداً من المؤسسات والنهج البديلة، ومن الترتيبات النقدية وترتيبات الدعم على الصعيد الإقليمي:

- أطلقت مبادرة شيانغ ماي في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997، وعلى شكل سلسلة من الاتفاقات بشأن الانتماء المتبادل بين البلدان الآسيوية. وتطوّرت المبادرة مع الوقت لتصبح مبادرة شيانغ ماي المتعددة الأطراف (Chiang Mai Initiative Multilateralization)، وهي تسمح للأعضاء بالاعتماد على الائتمان المتبادل في إطار متعدد الأطراف لتذليل الصعوبات في ميزان المدفوعات وسد النقص في السيولة في الأجل القصير.
- يملك صندوق النقد العربي، الذي تأسس في عام 1976 من 22 بلداً أعضاء في جامعة الدول العربية، حوالي 2.7 مليار دولار، ومهمته تأمين التمويل العاجل لصالح البلدان الأعضاء وتعزيز التعاون النقدي. وتطلع هذه البلدان إلى إصدار عملة عربية موحدة⁽³¹⁾.
- أعلن البنك الاحتياطي في الهند مؤخراً عن خدمة تبادل الائتمان بقيمة 2 مليار دولار لصالح أعضاء رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي⁽³²⁾.

الكامل لها، في حال رأى في هذه المؤسسات استعداداً للعمل لمصلحة الجنوب تماماً كما تعمل لمصلحة البلدان المتقدمة.

النظام المالي: إعادة التصميم عقب نهضة الجنوب

تولّد نهضة الجنوب أنماطاً جديدة لتجميع الموارد، ما قد يؤدي إلى ظهور نظام مالي متعدد المستويات وأكثر كثافة وتنوعاً. ومن شأن هذا النظام الجديد أن يعزز الاستقرار والمناخ على الصعيد المالي، وأن يدعم القدرات الإنتاجية على المدى الطويل، وأن يسهم في النهوض بالتنمية البشرية، وأن يوسّع مجال التحرك أمام السياسات الوطنية.

وفي بعض الحالات، قد تحلّ هذه المؤسسات والترتيبات الناشئة، في بعض الوظائف، محلّ مؤسسات بريتون وودز، ولكنّها تكمل في معظم الأحيان، النظام المالي العالمي القائم. وقد تثبت المؤسسات الناشئة قدرتها على التغيير إذ تدفع مؤسسات بريتون وودز إلى معالجة القضايا المتعلقة بالتمثيل، ومبادئ الحكم، وفرض الشروط.

الإطار 5.3

التمويل الإقليمي في آسيا: مبادرة شيانغ ماي المتعددة الأطراف وبنك التنمية الآسيوي

المبكر للمخاطر، واتخاذ الإجراءات العلاجية، وضمان الفعالية في اتخاذ القرار في إطار المبادرة. وقد لاحظ البعض عدم الارتياح لمهام هذا المكتب والاتجاه العام في آسيا إلى تجنّب انتقاد سياسات البلدان المجاورة، مما يعوق المراقبة الفعلية. وقبل وقوع الأزمة المالية العالمية، كان حجم القروض الممنوحة من بنك التنمية الآسيوي في المنطقة يفوق حجم قروض البنك الدولي. ولم يكن من الأزمة إلا أن سرّعت هذا الاتجاه. فقد استجاب بنك التنمية الآسيوي، في بعض الحالات، بطريقة أسرع وقدم قروضاً أكبر من قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. كما استحدث البنك أنواعاً جديدة من برامج التمويل المؤقت والسريع ووسائل الإقراض لمواجهة التقلبات في الدورة الاقتصادية، وذلك بهدف دعم البلدان النامية والبلدان المنخفضة الدخل. وفي نيسان/أبريل 2009، اقترحت إندونيسيا أن تؤلّ حصة من التمويل الجديد في صندوق النقد الدولي إلى بنك التنمية الآسيوي. وبدعم من مجموعة العشرين، استحدث بنك التنمية الآسيوي وسيلة دعم لمواجهة التقلبات في الدورة الاقتصادية بغية تقديم ثلاثة مليارات دولار إلى الاقتصادات الآسيوية المتأثرة بالأزمة.

وبين عامي 2008 و2009، بلغت التزامات الإقراض في بنك التنمية الآسيوي 42 في المائة ومدفوعاته 33 في المائة. أما مصارف التنمية الإقليمية الأخرى فقد حذت على الفور حذو بنك التنمية الآسيوي وحصلت على حصة من التمويل الجديد المنوط بصندوق النقد الدولي لإنشاء وسائل إقراض إقليمية جديدة بهدف تعزيز الدعم لمواجهة التقلبات في الدورة الاقتصادية بسرعة في مناطق عملها.

شكّلت الأزمة المالية الراهنة دافعاً قوياً لتوسيع نطاق مبادرة شيانغ ماي، وهي عبارة عن اتفاق إقليمي بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى الصين، واليابان، وجمهورية كوريا (آسيان + 3). وفي مطلع عام 2009، أصبحت المبادرة متعددة الأطراف فتحول اسمها إلى مبادرة شيانغ ماي المتعددة الأطراف. وفي ذلك الوقت، كان تقديم نسبة تتجاوز 20 في المائة من الاعتمادات المتاحة لبلد معيّن يفرض إخضاع البلد المقترض لإشراف صندوق النقد الدولي نظراً لصعوبة مهمة تصميم آلية الإشراف على المستوى الإقليمي. ويواصل أعضاء آسيان 3+ تعزيز مبادرة شيانغ ماي المتعددة الأطراف. ففي أيار/مايو 2012، تضاعف حجم رصيد التبادل النقدي لبلد 240 مليار دولار. وفي العامين 2012-2013، يصبح الحد الأدنى للخضوع لبرنامج الإشراف التابع لصندوق النقد الدولي 30 في المائة من حجم الحد الأقصى المسموح للبلد (40 في المائة عام 2014، بانتظار نتائج المحادثات الجارية). وقد جرى تمديد تاريخ استحقاق المبادلات المرتبطة وغير المرتبطة بصندوق النقد الدولي. وللمرة الأولى، استحدثت خط الائتمان الوقائي، الذي يسمح للأعضاء بالاعتماد على الائتمانات الخاضعة لصيغة تستند إلى حجم البلد (جرى كذلك توسيع مبادرة سوق السندات الآسيوية في أيار/مايو 2012).

وفي 30 كانون الثاني/يناير 2012، أنشئ مكتب أبحاث الاقتصاد الكلي لآسيان 3+ المعنى بتطبيق المادة 4 لصندوق النقد الدولي - مراقبة الأعضاء. ويعرّف هذا المكتب نفسه بأنه "وحدة المراقبة الإقليمية في مبادرة شيانغ ماي المتعددة الأطراف". ومن مهامه مراقبة وتحليل الاقتصادات الإقليمية، والمساهمة في الرصد

- يقدم الصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية، برأس مال قيمته حوالي 2.3 مليار دولار، الدعم للأعضاء في ميزان المدفوعات. كما يضمن القروض للغير ويسهل استثمارات الاحتياطي وتنسيق السياسات النقدية على الصعيد الإقليمي. غير أن قدرته محدودة بفعل عضويته الإقليمية غير المكتملة؛ فالبرازيل، وهي أكبر اقتصاد في المنطقة، لا تشارك في هذا الصندوق⁽³³⁾.
- تستحوذ شركة Andean Development Corporation على الاهتمام بفضل النمو الذي سجلته على صعيد الإقراض والذي ازداد بمعدل أربع مرات بين عامي 1991 و2007، بفضل ملكيتها شبه الحصرية العائدة إلى الأعضاء من البلدان النامية (ما عدا البرتغال وإسبانيا)⁽³⁴⁾.
- غير أن الترتيبات الإقليمية هذه لا تحد بالضرورة من دور صندوق النقد الدولي. فالمدفوعات

الكبيرة من هذه الصناديق تلزم البلدان المقترضة بالخضوع لبرامج الإشراف التي يضعها صندوق النقد الدولي، كما هي الحال في إدارة مبادرة شيانغ ماي المتعددة الأطراف (الإطار 5.3). ويؤقر النظام المالي الإقليمي الذي يطوره بلدان الجنوب فضاءً متجدداً ذا طابع عملي بعيد عن الأيديولوجيا، ويضمن بعض التحرر من الشروط والاستجابة لحاجات كل بلد (الإطار 5.4)⁽³⁵⁾. والمؤسسات التي تؤمن القروض من داخل المنطقة تملك القدرة على إعداد برامج تراعي الشواغل السياسية لبلدان المنطقة وتلبي حاجاتها الاقتصادية، وتخضع لحد أدنى من الرقابة والشروط. وبعض المؤسسات، مثل بنك الجنوب الناشئ⁽³⁶⁾، تتخلى عن فرض الشروط كلياً، بينما تحتفظ مؤسسات أخرى، مثل مبادرة شيانغ ماي المتعددة الأطراف، وصندوق النقد العربي، بسياسة فرض الشروط في ظروف معينة، ولا تزال هذه

الإطار 5.4

إتريكي غارسيا (Enrique Garcia)، رئيس، مؤسسة المساعدات الطوعية

مؤسسة المساعدات الطوعية: بنك التنمية في أمريكا اللاتينية

الدولية، وتقديم الدعم في ظروف شح التمويل. وبالإضافة إلى استقطاب التمويل من الأسواق الدولية إلى المنطقة، وبشكل أساسي إلى مشاريع البنى التحتية، قامت مؤسسة المساعدات الطوعية، بالتعاون مع البلدان الأعضاء، بإعداد وتطبيق خطة طموحة من البرامج والمشاريع المدعومة بالإعانات، بهدف معالجة العقبات التي تعرقل النمو في أمريكا اللاتينية.

وتقتض مؤسسة المساعدات الطوعية من أسواق رأس المال الدولية وتعتمد استراتيجية تمويل تهدف إلى تنويع مصادر التمويل لتخفيض أسعار الفائدة ومخاطر تقلب العملات، هذا مع الحرص على تحقيق التوازن في متوسط الأصول والخسوم من أجل ضمان توفير السيولة الكافية في محفظتها. وقد حصلت هذه المؤسسة على تصنيف ائتماني للمرة الأولى في عام 1993 من ثلاث وكالات تصنيف رئيسية، وهذا التصنيف في تحسن مستمر حتى في أوقات الأزمات الاقتصادية التي شهدتها المنطقة. واليوم، تُصنّف هذه المؤسسة في المرتبة الأولى في إصدار السندات في أمريكا اللاتينية. وقد اقترضت، منذ عام 1993، أكثر من 13.9 مليار دولار من خلال 87 إصداراً لسندات الخزينة في أكبر أسواق رأس المال الدولية في آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية. والسياسات المالية الحكيمة جعلت من مؤسسة المساعدات الطوعية مؤسسة ربحية تقوم بإعادة الاستثمار من خلال المنح والتعاون التقني في برامج ومشاريع لدعم البلدان الأعضاء.

وتميّز أداء هذه المؤسسة بقدرتها على التكيف مع البيئة المتغيرة والمحفوفة بالمخاطر. ولهيكلا الإداري أهمية بالغة. فمُنذ تأسيسها، منحها المساهمون الاستقلالية في بلورة وتطبيق السياسات العملية بعيداً عن أي ضغوط سياسية. وتلقّت كل دعم من البلدان الأعضاء. ولم يحدث في تاريخ هذه المؤسسة أن تقاعس أحد البلدان عن واجباته، حتى خلال الأزمات الاقتصادية. وتعود ملكية المؤسسة بمجملها تقريباً إلى أمريكا اللاتينية (إسبانيا والبرتغال عبارة عن أقلية من المساهمين نظراً إلى الروابط التاريخية التي تجمعها بالمنطقة). وهكذا نجحت هذه المؤسسة في تجنب النزاعات التي نشبت في غيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف حيث أهداف الجهات المانحة والجهات المتلقية لا تتلاقى دائماً. وفي هذا الصدد، تُعتبر مؤسسة المساعدات الطوعية مؤسسة تعمل لصالح المنطقة التي تديرها، وهي أمريكا اللاتينية، وهي توفّر بذلك مثلاً عملياً على التكامل المالي.

كانت مؤسسة المساعدات الطوعية عند تأسيسها في عام 1970، تضمّ خمسة بلدان أعضاء من الأنديز (الإكوادور، وبيرو، وفنزويلا، وكولومبيا). أما اليوم، فهي تضم 18 بلداً مساهماً من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأوروبا، فضلاً عن 14 مصرفاً خاصاً، وتحصل على معظم التمويل من الأسواق المالية العالمية. وتعمل مؤسسة المساعدات الطوعية على تحقيق التنمية المستدامة والتكامل الإقليمي من خلال عمليات الانتماء، والإعانات، والدعم التقني، وتقديم خدمات في وضع النظم المالية للمشاريع في القطاعين العام والخاص في أمريكا اللاتينية. ويقع مقرّ المؤسسة في كراكاس، ولديها مكاتب في أسونسيون، وبرازيليا، وبنما سيتي، وبوغوتا، وبوينس آيرس، وكيتو، ولايباز، وليما، ومدريد، ومونتيفيديو. وخلال العقد الأخير، شهدت أمريكا اللاتينية نمواً اقتصادياً سريعاً بفضل البيئة الخارجية المشجعة التي أدت إلى ارتفاع أسعار السلع، واستقرار الاقتصاد الكلي، وزيادة الطلب المحلي بفعل تراجع الفقر وارتفاع المداخيل. وقدمت مؤسسة المساعدات الطوعية الدعم للبلدان الأعضاء في الاستفادة من هذه الظروف الاقتصادية المشجعة من خلال خطة إنمائية شاملة، تتضمن إعداد مشاريع وبرامج لدعم التحول في الإنتاج في المنطقة والمشاركة الفاعلة في الاقتصاد العالمي، وتحسين نوعية المؤسسات، وحماية البيئة. كما أمنت مؤسسة المساعدات الطوعية قديراً كبيراً من التمويل في زمن شح الموارد في الأسواق وفي ظل الشروط الصارمة التي تفرضها مؤسسات التمويل الدولية.

ومن أسباب نجاح هذه المؤسسة في المنطقة، انطلاقها من أمريكا اللاتينية، والالتزام السياسي والمالي القوي من البلدان الأعضاء، والعمل بسياسات مالية حذرة، خصوصاً في ظروف الركود الاقتصادي، والابتعاد عن سياسة فرض الشروط. واليوم، تُعتبر مؤسسة المساعدات الطوعية من أهم مصادر التمويل المتعددة الأطراف للبنى التحتية ومشاريع الطاقة في المنطقة، إذ وافقت لهذا الغرض على تخصيص مبلغ يتجاوز 10 مليارات دولار في نهاية عام 2011، أو حوالي 30 في المائة من مجموع الإقراض المتعدد الأطراف لصالح أمريكا اللاتينية (مقابل 12.4 مليار من بنك أمريكا للتنمية و13.9 مليار من البنك الدولي (Ocampo and Titleman (2012). ولعل الدور الأبرز الذي أدته مؤسسة المساعدات الطوعية المساهمة في تعزيز القدرة على الصمود في وجه تقلبات الدورة الاقتصادية في ظل الاضطرابات الاقتصادية التي شهدتها الأسواق

المسألة موضوع نقاش بين الأعضاء. ويطبق البعض الآخر، مثل صندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية، عملية الإشراف، لكن من دون استخدام نظم الإدارة العليا الخاصة بصندوق النقد الدولي، بل بالتعاون مع الحكومات المقترضة.

الاتفاقات التجارية الإقليمية

توسّعت الترتيبات التجارية الإقليمية ودون الإقليمية وتوطّدت في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية حتى مع توقف جولة الدوحة للمفاوضات التجارية العالمية. وهذه الاتفاقات التي سمحت بالانفتاح التجاري بين بلدان الجنوب أتاحت قدرة هائلة على تحقيق مكاسب قد يضاهي حجمها حجم المكاسب المحققة من النفاذ إلى الأسواق في الشمال. وتشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن الجنوب سيحظى بمكاسب تبلغ قيمتها 59 مليار دولار في حال تخفيض التعريفات بين بلدان الجنوب إلى مستويات التعريفات المعتمدة بين الشمال والجنوب⁽³⁷⁾. وتزخر منطقة أفريقيا بالفرص لزيادة المبادلات التجارية بالمحاصيل الزراعية الكثيرة والمتنوعة مع اعتماد الترتيبات المؤسسية المناسبة لتحقيق المزيد من الانفتاح في التجارة الزراعية.

ومن الأمثلة على الترتيبات الإقليمية الناجحة، جولة ساو باولو في عام 2010 حيث وافق 22 بلداً نامياً على تخفيض التعريفات بنسبة 20 في المائة على الأقل على حوالى 70 في المائة من المبادلات التجارية فيما بينها. وجرى التفاوض بشأن التخفيضات في إطار النظام العالمي للأفضليات التجارية لعام 1989 الذي أنشئ بهدف الاستفادة من بند التمكين ضمن اتفاقات منظمة التجارة العالمية، والذي يسمح للبلدان النامية بتقديم امتيازات فيما بينها من دون تقويض التزامات الدولة الأولى بالرعاية.

ويُمكن للترتيبات التجارية الثنائية أن تسهل حركة التجارة في ظل جمود المفاوضات المتعددة الأطراف. وتستطيع المؤسسات العالمية المتعددة الأطراف مثل منظمة التجارة العالمية أو الهيئات الإقليمية الإشراف على الخيارات الأخرى، مثل اتفاقات التجارة التفضيلية لبلوغ الهدف بتحقيق المزيد من التحرر والقضاء على التمييز في التجارة.

ومن الأمثلة على ذلك المفاوضات الهادفة إلى تخفيض الدعم الضخم الذي تؤمنه البلدان المتقدمة للمنتجات والصادرات الزراعية. ومن شأن هذا الدعم أن يشوّه عمليات التجارة العالمية ويعرض المزارعين في البلدان النامية لمنافسة غير عادلة. غير أنّ معالجة هذه القضية بطريقة مقبولة هي مهمة شبه مستحيلة في إطار ثنائي أو إقليمي؛ فهي تتطلب ضوابط متعددة الأطراف، لا يمكن التفاوض عليها إلا في إطار منظمة التجارة العالمية. ومن الحلول المقترحة للمستقبل العمل تدريجياً على "تحويل الاتفاقات الإقليمية إلى اتفاقات متعددة الأطراف"، فالبلدان إذ تعي، بمعظمها، ضرورة وجود هيئة قوية متعددة الأطراف لوضع قواعد التجارة العالمية، ترى بوضوح أن الأقلمة وُجِدت لتبقى⁽³⁸⁾.

السيادة المسؤولة

تدعم معظم الحكومات مبادئ تعددية الأطراف، غير أنّها تتشغل أيضاً، وعن حق، بصون السيادة الوطنية. ولكن المبالغة في التمسك بالسيادة الوطنية فوق كل اعتبار قد توجج العداوة عبر الحدود وتعزز التفكير بمنطق "الخسارة مقابل كل مكسب". فالبلدان لا تقوى منفردة على حماية نفسها من عدوى الأزمات الاقتصادية ولا من تفشي أضرار الاحترار العالمي. والتفرد بالعمل على الصعيد الوطني فقط لا يضمن للمواطنين الحصول على السلع العامة العالمية. فبعض الحكومات لا تستطيع تأمين القدر الكافي من الحماية لحقوق الإنسان لمواطنيها. وإزاء هذا الواقع، تبقى الاستراتيجية الفضلى في السيادة المسؤولة، أي عدم إغفال مصالح العالم في المستقبل لدى صياغة السياسة الوطنية.

وتعتمد معظم السلع العامة العالمية على الفعالية في تدارك النتائج عبر الحدود، والكفاءة في تأمين السلع العامة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وعلى القدرة المؤسسية وإرادة التعاون على الصعيدين الإقليمي والعالمي. فعلى البلدان أن تلتزم بالمسؤوليات الدولية التي تقع على عاتق كل منها في تأمين السلع العامة. وعلى البلدان أن تتجنب إلحاق الضرر بالرفاه الجماعي ورفاه البلدان الأخرى، بوسائل مثل التلوث أو غيره من الانتهاكات التي تطل الإراث العالمي والإقليمي مثلاً. وتقضي السيادة المسؤولة بدعم المساعي

الجماعية كالخطوات المتخذة لتحرير التجارة، أو الحد من آثار تغير المناخ، وغيرها قضايا كثيرة، إذا عولجت بفعالية، يمكن أن تسهم في تحقيق الرفاه للجميع في العالم بأسره.

وفي هذا العالم المترابط، لا يُمكن صنع القرار الوطني بمعزل عن السياسات الإقليمية والعالمية. فللسياسات الوطنية نتائج إقليمية وعالمية؛ ومن الأمثلة على ذلك، إجراءات الحماية الذاتية التي تتخذها البلدان في موجات الانكماش الاقتصادي، أو الإخفاق في ضبط الإفراط في صيد الأسماك وتلوث المحيطات. وتوفر السياسات الإقليمية والعالمية الإطار المناسب لصنع السياسات الوطنية. ويجب على الدول والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف أن تعمل معاً على توجيه السياسات الوطنية من أجل بلوغ الأهداف الدولية المشتركة. ففي ظل العولمة والترابط، تتحوّل قضية العمل المشترك إلى قضية مصلحة ذاتية لا تغفل ما يترتب عليها من النتائج. فأى قرار يتخذ على المستوى الوطني اليوم سيطل تأثيره الأجيال المقبلة في جميع البلدان.

وإذا كانت القيادات الوطنية غير قادرة على النظر أبعد من المصالح الوطنية الأنانية الضيقة، فلن تتحقق المكاسب المحتملة المتوقعة من التعاون، وستترتب على أي تأخر في التعاون تكاليف باهظة. وبدلاً من أن تتكامل السياسات الوطنية وتتآزر، فستتناقض وتتعارض فيما بينها. ومن الأمثلة على ضرورة التعاون، سياسات الحوافز وتدابير الإنفاق العام التي اتخذت في أعقاب الأزمة المالية العالمية، فالتنسيق بين المصارف المركزية في مختلف أنحاء العالم في عمل مشترك لتخفيض أسعار الفائدة ساهم في تجنب تفاقم الانكماش في جميع أنحاء العالم.

وقد أصبح الجنوب، بفضل ما اكتسبه من قوة اقتصادية ونفوذ سياسي، شريكاً فاعلاً في صنع القرار العالمي. كما أنّ نهضة الجنوب، وما رافقها من تعزيز للعلاقات عبر الحدود، تجعل عملية صنع القرار أكثر ترابطاً من أي وقت مضى. وعلى بلدان الشمال والجنوب البحث عن قواسم مشتركة تلتنقي عليها من أجل تحقيق تقدم فعلي نحو حل المشاكل الملحة التي يواجهها العالم اليوم. وتحتم السيادة المسؤولة على الدول أن تحترم الحقوق والواجبات المتفق عليه عالمياً، العائدة لجميع السكان المقيمين على أراضيها، وأن تضمن أمنهم وسلامتهم. فمبادرة "مسؤولية الحماية" مثلاً هي محاولة لوضع قاعدة دولية جديدة للأمن

وحقوق الإنسان، لمعالجة إخفاقات المجتمع الدولي في درء ووقف الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية. وفي هذا السياق، لا تكون السيادة حقاً تتمتع به البلدان، بل تصبح أيضاً مسؤولية تقع على عاتقها. وتعتبر مبادرة مسؤولية الحماية خطوة إيجابية نحو وضع مبادئ توجيهية للحكم العالمي على صعيد الأمن البشري. إلا أنها تفتقر إلى الإجراءات اللازمة للعمل بهذه المبادئ⁽³⁹⁾. فما من شروط متفق عليها للانتهاكات والارتكابات تحتم تدخل دولياً تلقائياً. وهذه الحالة من عدم التطابق بين المبادئ والإجراءات هي تأكيد على أهمية بناء القدرات ضمن أنظمة الحكم الدولي لمساءلة الحكومات والأنظمة السياسية أمام من تمثلهم من المواطنين. وفي غياب الآليات الملزمة لمساءلة الدول أمام مواطنيها، تصبح شرعية مؤسسات مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، موضع تساؤل وشك. غير أن الاتفاق على مبدأ السيادة المسؤولة التي قوامها الدعم المتبادل لن يبصر النور إلا إذا استوفيت شروط العدالة والإنصاف على صعيد العالم.

مؤسسات جديدة وآليات جديدة

تتيح نهضة الجنوب فرصاً لبناء هياكل جديدة للشراكات الإنمائية ونهج جديدة للسياسات الإنمائية، على الصعيدين العالمي والإقليمي. فعلى سبيل المثال، يُمكن الاستفادة من تراكم الاحتياطي بالعملات الأجنبية لدى الاقتصادات الرائدة في الجنوب من أجل تمويل التنمية في أقل البلدان نمواً. كما يُمكن أن تكون الآليات الجديدة للمساعدة، والتجارة وتبادل التكنولوجيا ضمن مناطق العالم النامي موازية ومكملة للترتيبات القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، تستطيع بلدان الجنوب أن تؤدي دوراً قيادياً في الحوار حول السياسات العالمية لتلبية الحاجات الإنمائية الدولية الملحة، وحول أكثر السبل فعالية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

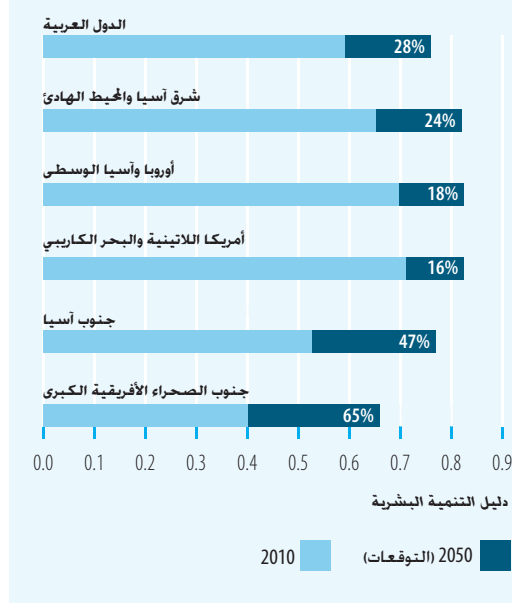
مصارف التنمية الخاصة بالبنى التحتية

تزخر نهضة الجنوب بإمكانات جديدة لتمويل التنمية البشرية في إطار من المساواة والاستدامة. فقد اقترح الاتحاد الروسي، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والصين، والهند، الاشتراك في إنشاء بنك

السيادة المسؤولة تقضي بعدم إغفال مصالح العالم في المستقبل لدى صياغة السياسة الوطنية

الشكل 5.1

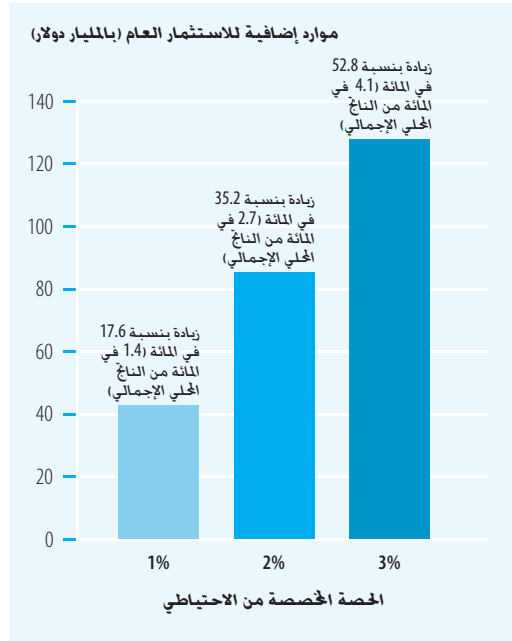
تحسن كبير متوقع في قيمة دليل التنمية البشرية حسب سيناريو التقدم السريع، في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وجنوب آسيا



ملاحظة: يتضمن الفصل 4 مزيداً من التفاصيل حول سيناريو التقدم السريع.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى Pardee Center for International Futures 2013.

الشكل 5.2

تخصيص جزء بسيط من الاحتياطي الدولي لتسعة بلدان من مجموعة العشرين من الجنوب يمكن أن يكون مصدر موارد إضافية كبيرة للاستثمار العام في البنى التحتية في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وجنوب آسيا



ملاحظة: الأرقام بين قوسين تشير إلى زيادة في الاستثمار العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى World Bank (2012a).

للتنمية (BRICS) يعتمد على الاحتياطي الضخم المتوفر لهذه البلدان لتمويل المشاريع في البلدان النامية(40). وعلى غرار البنك الأوروبي للإعمار والتنمية، يستطيع بنك من هذا القبيل تقديم مجموعة من الأدوات، مثل القروض، والأسهم، والضمانات. فضلاً عن تمويل المشاريع الإنتاجية، يمكن أن تساهم حركة الموارد في إعادة التوازن المالي على الصعيد العالمي.

ويمكن أن يستخدم هذا الاحتياطي لأغراض عديدة أهمها تمويل بناء مشاريع البنى التحتية. ولتلبية الحاجات الملحة، يجب أن يبلغ الإنفاق على البنى التحتية في البلدان النامية 1.8 إلى 2.3 تريليون دولار سنوياً بحلول عام 2020، أي ما يعادل 6 إلى 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما لا يتجاوز مجموع هذا الإنفاق 0.8 إلى 0.9 تريليون دولار سنوياً، أي ما يعادل 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي(41). ويمكن إتاحة وتسهيل مثل هذه الاستثمارات من خلال إنشاء بنك التنمية للبنى التحتية والتنمية المستدامة. فذلك يمكن أن يكون مصدر دعم للبلدان النامية التي تقترض لتمويل البنى التحتية المنتجة في الاقتصاد.

وإزاء انشغال الجهات المقترضة بموضوع القدرة على تحمل خدمة الدين، يجب بذل الجهود لدعم الحكومات بأشكال أخرى من المساعدة المالية غير الاقتراض المحلي. وتستطيع مؤسسة جديدة جذب رأس المال عبر الضمانات وغيرها من الأدوات(42). وتكون المؤسسات الجديدة أكثر فعالية إذا عملت جنباً إلى جنب مع المؤسسات الإقليمية والعالمية القائمة وسدت الثغرات التي تشوب أنماط التمويل والاستثمار حالياً.

استعرض الفصل الرابع سيناريو التقدم السريع الذي حدد مجموعة من الأهداف الطموحة لتحسين دليل التنمية البشرية في كافة المناطق بحلول عام 2050 من خلال سلسلة من المبادرات على صعيد الإنفاق العام. ويفترض هذا السيناريو تسجيل نسبة 20 في المائة من التحسن على صعيد البنى التحتية بحلول عام 2050، وتعميم الحصول على الكهرباء بحلول عام 2030، والاستغناء عن الوقود الصلب كمصدر رئيسي للتدفئة والطهو في المنازل بحلول عام 2030، وإنتاج الطاقة المتجددة بنسبة 50 في المائة فوق الحالة المرجعية بحلول عام 2050، فضلاً عن تعميم خدمات الهاتف النقال والحزمة العريضة بحلول عام 2030. وأعلى نسبة تحسن متوقعة

الحكم الدولي. ويتطلب العمل الجماعي رؤية مشتركة، لا يُمكن اعتبار أساسها أمراً مفروضاً منه. وقد يكون في توسع الترتيبات الإقليمية وغيرها من الترتيبات دليل على أن الحكومات تدرك فوائد التنمية الجماعية وتلتزم بها.

لجنة جديدة للجنوب

في عام 1987، أنشأت حركة عدم الانحياز لجنة الجنوب لاستكشاف خيارات السياسات المتاحة والمجالات الممكنة للتعاون بين بلدان الجنوب. وقد أصدرت اللجنة تقريرها الأخير في عام 1990 تحت عنوان "التحدي الذي يواجه الجنوب". وهذا التقرير الذي أعد بإشراف جوليوس نيريري، الذي كان رئيساً لتنزانيا آنذاك، والخبير الاقتصادي منوهان سينغ، الذي تولى فيما بعد منصب رئيس وزراء الهند، هو عبارة عن تحليل استراتيجي ملهم⁽⁴⁸⁾. وفيه اعتُبر تغيير المناخ من الأولويات، من غير إغفال التركيز على التحديات المزمنة التي لا تزال ماثلة حتى الآن مثل الفقر، والإقصاء الاجتماعي، والفوارق بين الأغنياء والفقراء⁽⁴⁹⁾. ودرست لجنة الجنوب عن كثب الاحتمالات التي كانت مستجدة آنذاك لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب على صعيد المعونة، والتجارة، وغيرها من مواضيع صنع السياسات الدولية.

وخلال العقدين الأخيرين، شهد العالم والجنوب تحولاً جذرياً. فالجنوب في القرن الحادي والعشرين هو موئل الاقتصادات السريعة النمو التي تملك احتياطياً ضخماً بالعملات الأجنبية بمليارات الدولارات، ومبالغ ضخمة للاستثمار خارج حدود البلدان. والشركات القائمة في الجنوب هي من الشركات الكبرى في العالم. والاحتمالات المتاحة للعمل الجماعي هي اليوم أكبر منها في أي وقت مضى، غير أن الاتفاق على أصول هذا العمل ليس بالتحصيل الحاصل. فمؤسسات التعاون بين بلدان الجنوب، كمجموعة الـ 77، وحركة عدم الانحياز، وقمة الجنوب، أنشئت في حقبة إنهاء الاستعمار، فنشأت معها روابط سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية وطيدة بين الأمم الناشئة في العالم النامي. وهذه التجربة بعيدة كل البعد عن جيل الحاضر. فالمصالح الوطنية اليوم بدأت تحل محل الالتزام بالتضامن الذي تميّز به الجيل السابق في الجنوب.

على صعيد دليل التنمية البشرية بموجب هذا السيناريو هي من نصيب جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى (65 في المائة) وجنوب آسيا 47 في المائة (الشكل 5.1). وفي الوقت الحاضر، تبلغ نسبة الاستثمار العام في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وجنوب آسيا حوالي 7.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي⁽⁴³⁾.

وبتخصيص جزء ولو يسير من الاحتياطي الدولي العائد لتسعة من بلدان الجنوب في مجموعة العشرين، يمكن تأمين موارد إضافية كبيرة للاستثمار العام في البنى التحتية في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وجنوب آسيا (الشكل 5.2). وحسب الحصة المخصصة من الاحتياطي، يمكن أن يرتفع الاستثمار العام بنسبة 17.6 إلى 52.7 في المائة. والواقع إن تخصيص 3 في المائة فقط من الاحتياطي الدولي من السيولة للبلدان التسعة يكفي لزيادة الاستثمار العام في هذه المناطق بنسبة تتراوح بين 4.1 و 11.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة قريبة من معدل الاستثمار العام في جميع البلدان النامية⁽⁴⁴⁾. والاستثمار في البلدان النامية هو مجال مشجع من الناحية الاقتصادية للبلدان التي تملك الاحتياطي ولصناديق الثروة السيادية، إذ يسمح لها بالتنوع وزيادة الأرباح من غير التعرض لمخاطر إضافية⁽⁴⁵⁾. وتحظى صناديق الثروة السيادية بإمكانات للاستثمار الطويل الأجل بعيداً عن مخاطر العجز عن الاسترداد. وهذا يسمح لها بالقيام باستثمارات طويلة الأجل. وبما أن الكثير من الآراء تجمع على إعطاء الأولوية للعائدات الاجتماعية على الأرباح الخاصة، يُمكن لهذه البلدان أن تتبوأ مواقع مسؤولة من الناحية الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، طبقت النرويج معايير الاستدامة العالمية على استثمارات الصناديق السيادية من خلال بنك النرويج لإدارة الاستثمارات، فالتزمت بقواعد الأمم المتحدة للاتفاق العالمي واستثمرت في مبادرات للحد من إزالة الغابات في إندونيسيا، وتنزانيا، وغيانا⁽⁴⁶⁾. وتبقى المهمة الصعبة هي في تحديد طبيعة الاستثمارات المسؤولة من الناحية الاجتماعية، وتطبيق المعايير المناسبة، وتسهيل وصول الصناديق السيادية إلى الاستثمارات التي لها تأثير بالغ على التنمية البشرية⁽⁴⁷⁾.

وتتمتع مؤسسات الجنوب، من بنك بريكس إلى مبادرة شيانغ ماي المتعددة الأطراف إلى الاتحاد الأفريقي، بقدرة كبيرة على التأثير في أنظمة

يحتاج إلى أقوى بلدان الجنوب لدعم الطلب على السلع والخدمات المصدرة، خاصة وإن برامج التقشف الصارمة تُضعف عدداً من الاقتصادات والمجتمعات. أما الجنوب، فهو بحاجة إلى الشمال ليس فقط باعتباره سوقاً قوية، بل مصدر للابتكار والتكنولوجيا المتطورة.

وتُظهر نهضة الجنوب أن العالم أصبح مترامي الأطراف ومترابطاً أكثر فأكثر. و عوضاً عن أن تتطلع البلدان النامية إلى الشمال لتستخلص العبر، باتت تتطلع إلى نظرائها في الجنوب لتستوحي النماذج الناجحة في التنمية. وبدلاً من أن تجد البلدان نفسها أمام قائمة من الخيارات الأيديولوجية العقيمة، باتت باستطاعتها أن تدرس الإجراءات التي نجحت، وتتمعن في ظروف تنفيذها، وتختار الأدوات المناسبة لها. وقدم الفصل الثالث أمثلة عن البرامج والسياسات التي طُبقت لتحسين التنمية البشرية في الاقتصادات الناشئة في الجنوب، من الاستثمارات في الصحة العامة والتعليم وصولاً إلى برامج التحويلات النقدية المشروطة. وقد تستوحي بلدان أخرى من هذه الأمثلة لدى صنع السياسات، وتطبيقها حسب الظروف السائدة، والمؤسسات القائمة، والحاجات الواقعية في كل منها.

وقدم هذا التقرير لمحة مقتضبة عن أبرز المحركات الفعالة للتنمية، وهي قيام دولة إنمائية فاعلة، والقدرة على اختراق الأسواق العالمية، والابتكار في السياسات الاجتماعية لدعم التنمية البشرية الشاملة. وتشتمل كلٌ من هذه المحركات على خيارات متعددة لكن ما من حلول عامة تنطبق على الجميع. فما ينجح في بلد معين قد لا ينجح في بلد آخر.

وقد تبيّن من تجارب البلدان التي حققت نجاحاً أنّ الخيارات المبتكرة وغير المنتظرة تنجح أحياناً. فدفق المال للأهل ليصطحبوا أطفالهم إلى العيادات الصحية قد يبدو خياراً غير لازم، ولكن حالة المكسيك، تظهر أن هذا الخيار يسهم في تحسين صحة الأطفال؛ كما إن برامج التحويلات النقدية المشروطة في هذا البلد كانت محط اهتمام من مختلف أنحاء العالم. وكان استخدام الهاتف النقال لإجراء عمليات مصرفية خياراً مجدياً في كينيا والفلبين، إذ استفاد منه أفراد لم يسبق أن فتحوا حسابات مصرفية باسمهم، ومعظمهم يقيم في أماكن بعيدة عن المصارف.

وهكذا، استخدمت بلدان الجنوب ما لديها من أفكار وطاقت لإعطاء زخم جديد للتنمية البشرية.

ويطلب الواقع الجديد في القرن الحادي والعشرين نظرة جديدة على هذه القضايا وعلى المؤسسات التي تديرها بلدان الجنوب. فإنشاء لجنة جديدة للجنوب، تستند إلى النظم الموروثة عن اللجنة الأولى وتستفيد من مواطن القوة من الماضي وتركز على حاجات الجنوب اليوم، قد توفر رؤية جديدة قوامها الاقتناع بأن التنوع في الجنوب يُمكن أن يكون مصدر قوة لتحقيق نمط جديد من التضامن للإسراع في التقدم على صعيد التنمية البشرية في العقود المقبلة. والروابط الاقتصادية في الجنوب والمكاسب المشتركة التي يتيحها التعاون يقدّم المزيد من الحوافز لإنشاء مثل هذه الهيئة.

خلاصة: شركاء في عصر جديد

كانت نهضة الجنوب بمثابة مفاجأة للعالم. فحسب الفرضية السابقة، حتى وإن لم يُفصح عنها، كان يتوقع أن تحقق البلدان النامية تقدماً يقربها من معايير التنمية البشرية التي بلغت البلدان الصناعية المتقدمة (التقارب)، وأن تبقى البلدان المتقدمة في موقع القوة والقيادة. ولا يزال الحال كذلك في الكثير من النواحي، فمتوسط قيمة دليل التنمية البشرية لا يزال في العديد من بلدان الجنوب أقل بكثير من المستوى الذي بلغه في البلدان المتقدمة. غير أنّ ما فاجأ العالم هو أن بلدان الجنوب، رغم انخفاض مستويات التنمية البشرية، هي حالياً في موقع فاعل ونافذ على الصعيد العالمي، وأنها تستطيع بما تملكه من موارد مالية ونفوذ سياسي التأثير على صنع القرار الدولي.

وقد بدا ذلك واضحاً في الأعوام الأولى من القرن الحادي والعشرين، إذ تمكنت الصين وغيرها من الاقتصادات الناشئة من تجميع مبالغ كبيرة من الاحتياطي احتفظت بها على شكل سندات خزينة أمريكية، فساهمت في دعم الدولار. لكن الوضع شهد انفراجات كبيرة بعد عام 2008 عقب الأزمة المصرفية وما تلاها من صدمات اقتصادية أدت إلى حالة من الركود في بعض البلدان الغنية، وهددت مصير إحدى أهم العملات في العالم. والآن، تعلق بلدان الشمال الآمال على بلدان الجنوب لإنعاش الاقتصاد العالمي وتقدمه. والواقع أن كل مجموعة من البلدان تحتاج إلى الأخرى، اليوم أكثر من أي وقت مضى. فالشمال

نهضة الجنوب تتيح فرصاً لبناء هياكل جديدة للشركات الإنمائية، ونهج جديدة للسياسات الإنمائية، على الصعيدين العالمي والإقليمي

لكن هذا الزخم قد لا يأتي بنتائج مستدامة في عالم يزخر بالكثير من التشعبات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. فالواقع غني بالمؤشرات على تفاقم عدم المساواة ومثقل بالتوقعات المحبطة التي تؤدي إلى تأجيج الصراع الاجتماعي، وبالمخاوف العارمة من أن الإفراط في استغلال الموارد العالمية في ظل ما يشهده العالم من تغير في المناخ، قد يورث أجيال المستقبل أرضاً مقفرة. ولذلك، ركز هذا التقرير على التدابير اللازمة لضمان تقدم التنمية البشرية بطرق تلبى الحاجات من الإنتاج وتستوفي مقومات الاستدامة على حد سواء. ومن هذه التدابير ما يهدف إلى تحقيق المساواة، وإعلاء الصوت وضمان المشاركة، ومواجهة الضغوط على البيئة، وإدارة التغيرات الديمغرافية.

ومعالجة هذه القضايا تتطلب مهارة عالية والتزاماً قوياً من الحكومات الوطنية والمجتمع المدني. وتتطلب كذلك، حسبما يؤكد هذا الفصل، تعاوناً عالمياً مثمراً الآن، بينما تتلمس الحكومات الوطنية، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني العالمي الناشئ، ملامح النماذج الجديدة للفهم والتعاون. ومن هذه النماذج ما يركز على إعادة تصميم المؤسسات القائمة بحيث تتماشى مع توازن القوى العالمية الجديد، وربما بناء أشكال جديدة من المؤسسات.

ووسط هذا التغير، تبقى المبادئ الأساسية للتنمية البشرية ثابتة، فالهدف هو توسيع الخيارات والإمكانات المتاحة لكل فرد أينما وجد. وقد أظهر العديد من بلدان الجنوب ما يمكن فعله لكنها لا تزال في بداية الطريق. ويقترح هذا التقرير استنتاجات عامة للأعوام المقبلة في خمس نقاط.

النهضة الاقتصادية في الجنوب يجب أن يقابلها التزام كامل بالتنمية البشرية

لا تقتصر مبررات الاستثمار في التنمية البشرية على الدافع الأخلاقي فحسب، فالتحسن في الصحة والتعليم، والرفاه الاجتماعي عنصر أساسي للنجاح في ظل اقتصاد عالمي تغطي عليه المنافسة وسرعة التغيير. لذلك يجب توجيه الاستثمار في التنمية البشرية لصالح الفقراء، فيفتح أمامهم سبل الوصول إلى الأسواق ويتيح لهم مزيداً من فرص كسب العيش. فالفقر هو حالة تتنافى مع مبدأ العدالة، والقضاء عليه ممكن، لا بل واجب يستلزم

إجراءات حاسمة. والعالم يملك من الموارد ما يكفي للوفاء بهذا الواجب، إذا أحسن توجيه الموارد نحو الهدف المنشود.

ويتطلب صنع السياسات الفعالة مزيداً من التركيز على دعم إمكانات المجتمعات وليس فقط إمكانات الأفراد. فالأفراد يعيشون ضمن مؤسسات اجتماعية قد تسهم في إطلاق إمكاناتهم أو في تقييدها. والسياسات التي تغيّر القواعد الاجتماعية التي تقيد الإمكانات البشرية، مثل الضوابط القانونية الجديدة ضد الزواج المبكر أو عادات المهر، تقدّم فرصاً إضافية لإطلاق إمكانات الأفراد.

ويشير هذا التقرير إلى أنّ معظم البلدان أصبحت، نتيجة لنهضة الجنوب، تتمتع بحيز أكبر للتحرك على صعيد السياسات والإمكانات المالية، يخولها تحديد أهداف جريئة، في القضاء على الفقر، وتأمين التشغيل الكامل، وسلوك مسارات جديدة لتخفيض الكربون. وأصبح عدد متزايد من البلدان محرراً من وطأة الشروط التي غالباً ما تخضع لها المساعدات الدولية وتحويلات الموارد. وقد أدى ارتفاع أسعار السلع الأساسية مؤخراً إلى إنعاش وضع منتجي السلع الأولية بعد فترة طويلة من التراجع⁽⁵⁰⁾. وهذا التغير وضع في متناول الحكومات الملتزمة بتجنب "لعنة الموارد الطبيعية" مخزوناً من الموارد المالية تستطيع التصرف به بطرق تدعم التنمية البشرية الوطنية.

وتعرّز التوقعات المذكورة في الفصل الرابع هذه الخلاصة، إذ تُظهر أنّ الحد من الفقر ممكن إذا توفر الالتزام القوي بالتنمية البشرية والحكمة في وضع سياسات الاقتصاد الكلي. وهذا ممكن حتى في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، حيث يظهر سيناريو الحالة المرجعية أن من المرجح ارتفاع عدد الفقراء في المستقبل لأن النمو السكاني يتجاوز النمو الاقتصادي.

بإمكان أقلّ البلدان نمواً التعلم والاستفادة من النجاح الذي حققته الاقتصادات الناشئة في الجنوب

التراكم غير المسبوق للاحتياطي المالي وصناديق الثروة السيادية في الجنوب (6.8 تريليون دولار) وكذلك في الشمال (3.3 تريليون

عوضاً عن أن تتطلع البلدان النامية إلى الشمال لتستخلص العبر، باتت تتطلع إلى نظرائها في الجنوب لتستوحي النماذج الناجحة في التنمية

يتطلب صنع السياسات الفعالة مزيداً من التركيز على دعم إمكانات المجتمعات وليس فقط إمكانات الأفراد

الاستهلاكية، ويتيح للمبتكرين المساهمة في خلق فرص العمل وتطوير قدرات الإنتاج.

المؤسسات والشراكات الجديدة تسهل التكامل الإقليمي والعلاقات بين بلدان الجنوب

بإمكان المؤسسات والشراكات الجديدة مساعدة البلدان على تبادل المعارف، والخبرات، والتكنولوجيات.

ففي مجال التمويل والمساعدات، يضطلع الجنوب بدور فاعل وناشط في إنشاء مؤسسات إقليمية. وقد سمحت البدائل الإقليمية عن صندوق النقد الدولي، مثل مبادرة شيانغ ماي المتعددة الأطراف وصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية، بتحرير سياسات البلدان بحيث تتمكن من حماية أولوياتها الوطنية وفي الوقت نفسه معالجة مشاكل ميزان المدفوعات ومشاكل النقص في السيولة في الأجل القصير.

فالأسس اللازمة لقيام مؤسسات إقليمية قوية موجودة، ولكن المزيد من الجهود لا تزال لازمة للإسراع في بناء هذه العلاقات وتوطيدها والحرص على أن تشمل الجميع. وبعد أن خفّضت البلدان الغنية المساعدات المخصصة لمعالجة القضايا المحلية، تؤمن مصارف التنمية الإقليمية وترتيبات المساعدة الثنائية موارد إضافية للمشاريع الإنمائية. ويغلب في آليات المساعدة الجديدة الطابع العملي على البعد الإيديولوجي. فمصارف التنمية المعنية بتطوير البنى التحتية، مثلاً، تؤمن فرصاً جديدة لتمويل التنمية. وقد اقترح الاتحاد الروسي، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والصين، والهند، الاشتراك في إنشاء بنك للتنمية لتجميع احتياجاتها الضخم واستثماره في تمويل المشاريع في البلدان النامية. وإنشاء البنى التحتية هو من المجالات الرئيسية التي سيستثمر فيها هذا الاحتياطي.

والمبادلات التجارية مع بلدان نامية أخرى هي الآن في معظمها من البضائع والمصنوعات المصدرة من البلدان النامية، وهي منتجات تقوم على كثافة المهارات والتكنولوجيا. ومن الضروري حالياً الاستعانة بمؤسسات قوية تتولى تيسير هذه العلاقات التجارية والاستثمارية بين بلدان الجنوب. ولتعزيز التجارة والاستثمار بين بلدان الجنوب دور في تحصين هذه البلدان من آثار الركود الاقتصادي في الشمال، وفي إتاحة الفرص للاستفادة من الأسواق الأجنبية بطرق مختلفة.

دولار) يتيح فرصة للإسراع في التقدم وتعميمه. فتخصيص جزء يسير من هذه الأموال المتراكمة للتنمية البشرية والقضاء على الفقر، يُمكن أن يساهم كثيراً في الإسراع في التقدم. وكما ذكر سابقاً، يمكن أن يؤدي استخدام 3 في المائة من الاحتياطي الدولي العائد إلى عدد من أكبر الاقتصادات في الجنوب، إلى رفع الاستثمار العام في جنوب آسيا وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى إلى 11.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتستطيع حركة التجارة والاستثمار بين بلدان الجنوب اختراق الأسواق الأجنبية بطرق جديدة كالمشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية لتسهيل نشر الأفكار والتكنولوجيات. ويشكل ازدهار التجارة والاستثمار بين بلدان الجنوب حجر الأساس لتحويل القدرات التصنيعية إلى مناطق وبلدان أخرى أقل نمواً. وتمثل المشاريع المشتركة بين الصين والهند واستثمارات الصناعات التحويلية التي أطلقت في أفريقيا مؤخراً نواة قوة متصاعدة في المستقبل. ولاستغلال هذه القدرات بالكامل، يُمكن إنشاء مؤسسات جديدة ومبتكرة. وتتيح شبكات الإنتاج الدولية فرصاً للإسراع في التنمية، إذ تسمح للبلدان بالانتقال إلى أنماط متطورة في الإنتاج وتؤمن لها حماية مزدوجة ضدّ التقلبات المفاجئة للعملة الأجنبية.

وللتعاون الإنمائي ونقل التكنولوجيا بين بلدان الجنوب قدرة هائلة على دعم التنمية البشرية. ويتطلب نقل التكنولوجيا من الشمال عمليات تكثيف باهظة الكلفة بسبب الفوارق في القدرة الاستيعابية. أما نقل التكنولوجيا ضمن بلدان الجنوب فلا يتطلب هذا القدر من التكثيف والاستعانة بتكنولوجيات ومنتجات أخرى لهذه الغاية. وتقدم الأسواق الكبيرة في البلدان النامية إلى الشركات في الجنوب فرصة لتصنيع المنتجات العادية في أشكال مبتكرة أقل كلفة، ومنها الأغذية، والملابس، والأجهزة الكهربائية، والسيارات. ويُمكن للانخفاض الحاد في أسعار السلع الرأسمالية نتيجة للمنافسة العالمية الشديدة التي تقودها الصين والهند المساهمة في الإسراع في بناء قدرات للصناعات التحويلية في العديد من البلدان النامية. ويُمكن تكثيف هذا الإنتاج حسب مستويات الدخل وأذواق المستهلكين المحليين. ومن شأن هذا التحول أن يزود الفقراء بالقدرة على الحصول على السلع

الأسس اللازمة لقيام مؤسسات إقليمية قوية موجودة، ولكن المزيد من الجهود لا تزال لازمة للإسراع في بناء هذه العلاقات وتوطيدها والحرص على أن تشمل الجميع

إفساح المجال أمام تعددية الأصوات في
المداولات العامة.

نهضة الجنوب: فرص جديدة لتأمين السلع العامة

لا يمكن تحقيق الاستدامة في العالم من غير
تحسين أنظمة الحكم وتأمين السلع العامة للجميع.
فالمشاكل التي يواجهها العالم حالياً تزداد عدداً
وإلحاحاً، وتضع العالم أمام ضرورات عاجلة
منها الحدّ من تغيّر المناخ، وتثبيت الاستقرار
الاقتصادي والمالي، ومكافحة الإرهاب وانتشار
الأسلحة النووية. وجميع هذه المشاكل التي
تواجه العالم بأسره تتطلب حلاً يعمل على
إيجادها العالم بأسره. غير أنّ التعاون الدولي لا
يزال، في العديد من المجالات، متعثراً، لا بل
متردداً في بعض الأحيان. وتتيح نهضة الجنوب
فرصاً جديدة لتأمين السلع العامة العالمية بفعالية،
ولحل العديد من القضايا العالمية العالقة.

والطابع العام أو الخاص للسلعة ليس صفة
ملازمة لها، بل صفة تكتسبها بفعل التركيبات
الاجتماعية، فتصبح خياراً على صعيد السياسة
العامة. ومن مسؤوليات الحكومة التدخل عند
التقصير في تأمين السلع العامة على الصعيد
الوطني، ولكن عندما تحدث مشكلة ذات بُعد
عالمي يصبح التعاون الدولي ضرورة، ولا يتحقق
إلا بفعل إرادة مشتركة بين العديد من الحكومات.
وإزاء التحديات الكثيرة الملحة، يتطلب تحديد ما
هو عام وما هو خاص حساً قوياً وملتزماً في
القيادة على صعيد الأفراد والمؤسسات.

* * *

قصة نهضة الجنوب هي قصة تحوّل شهده
العالم النامي بسرعة فائقة، يمتد تأثيره عميقاً
إلى مختلف نواحي التنمية البشرية. وقد اكتفت
المناقشات العالمية التي تناولت هذه الظاهرة
حتى الآن بالتركيز على النمو الاقتصادي في
أكبر البلدان النامية فقط. أما هذا التقرير فيذهب
إلى أبعد من ذلك، وينظر إلى هذه الظاهرة من
منظار التنمية البشرية، ليبيّن أن آثار التحوّل
بعيدة الانتشار، تشمل العديد من البلدان النامية،
وتطال التحديات والإمكانات العالمية المترابطة
والمتنامية، من الاستدامة البيئية والمساواة، إلى
القضاء على الفقر، وإصلاح المؤسسات العالمية.
وما يحدث من تغيير يجري بسرعة غير

ويمكن تعزيز العلاقات الإقليمية في التجارة
والاستثمار عبر تيسير إجراءات العبور، والنقل،
وتبسيط الإجراءات الجمركية؛ وتنسيق الأنظمة
والقوانين؛ والاستثمار في البنى التحتية للنقل
على الصعيد الإقليمي؛ وتخفيض التعريفات
على المبادلات التجارية بالمنتجات النهائية
بين بلدان الجنوب. فبتخفيض التعريفات يمكن
تُقدّر قيمتها بحوالي 59 مليار دولار⁽⁵¹⁾.
وإنشاء لجنة جديدة للجنوب في مطلع القرن
الحادي والعشرين يساعد في التوصل إلى رؤية
جديدة لكيفية تحويل القوة التي يملكها الجنوب
والتنوّع الذي يزرع به إلى قوّة عالمية لتضامن
جديد من أجل التنمية. والعناصر الأساسية
حاضرة، وهي التنوّع في الثروات الذي يوسّع
قاعدة التعاون؛ والتنوّع في التجارب التي نضجت
وأصبحت جاهزة للتبادل؛ وبناء الشراكات الجديدة
العابرة للحدود التي تتمتع بالقدرة التنافسية في
الأسواق العالمية؛ والاعتراف بوجود استراتيجيات
تحقق مكاسب للجميع وتنفيذها لتشجيع قيام
أشكال جديدة من التعاون بين بلدان الجنوب.

مزيد من التمثيل للجنوب والمجتمع المدني: سرعة في مواجهة التحديات العالمية الكبرى

نهضة الجنوب هي مصدر لمزيد من التنوّع في
الأصوات في الساحة العالمية. وهذا التنوّع يتيح
فرصة لبناء مؤسسات للحكم تمثل جميع
الأصوات، وتستفيد من ثمار هذا التنوّع في
إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه العالم.

ومن الضروري وضع مبادئ توجيهية جديدة
للمنظمات الدولية تسترشد بتجارب الجنوب.
وإذا كانت مجموعة العشرين تتبنى هذه
التجارب، يبقى من الضروري تحقيق المزيد
من التوازن في تمثيل الجنوب في مؤسسات
بريتون وودز، وفي منظمة الأمم المتحدة،
وغيرها من الهيئات الدولية.

ويستخدم المجتمع المدني والحركات
الاجتماعية، الوطنية والعبارة للحدود، وسائل
الإعلام لإعلاء الأصوات المطالبة بالإنصاف
والعدالة في الحكم. ويشكّل انتشار الحركات
وتزايد منابر التعبير عن الرسائل والمطالب
الأساسية تحدياً أمام مؤسسات الحكم يدفعها إلى
اعتماد مبادئ ديمقراطية وشاملة لصالح الجميع.
ولقيام عالم تسوده العدالة والتوازن، لا بدّ من

لقيام عالم تسوده العدالة والتوازن،
لا بدّ من إفساح المجال أمام تعددية
الأصوات في المداولات العامة

القسرية أو النماذج المفروضة من الخارج. ومن أهم حوافز التقدّم في الجنوب كان الترابط مع البلدان المتقدمة، ولكن أيضاً مع البلدان النامية. والواقع أن المبادلات الاقتصادية تتوسع بين بلدان الجنوب بسرعة تفوق حركة المبادلات التقليدية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وقد أصبح السكان يتبادلون الأفكار والتجارب من خلال قنوات الاتصال الجديدة، ويسعون لإخضاع الحكومات والمؤسسات الدولية على حد سواء للمزيد من المساءلة. وللمرة الأولى منذ قرون، يقود الجنوب مسيرة النمو الاقتصادي والتغيير الاجتماعي في العالم. فالجنوب يحتاج إلى الشمال، ولكنّ الشمال يحتاج أيضاً إلى الجنوب أكثر فأكثر.

مسيبوقة وينتشر على نطاق واسع، في ظل ما يشهده العالم من تفاعل عبر التجارة، والسفر، والاتصالات بطرق لم تكن بالإمكان في الماضي. واختارت البلدان التي حققت تقدماً سريعاً في التنمية مسارات إنمائية مختلفة خاصة بها. لكن هذه المسارات الإنمائية على اختلافها التقت على عناصر هامة منها، القيادة القويّة من الحكومات، والانفتاح على الاقتصاد العالمي، والابتكار في السياسات الاجتماعية التي تلبي حاجات التنمية البشرية المحلية. ومعظم التحديات التي تواجهها هذه البلدان هي نفسها، من الفوارق الاجتماعية إلى المخاطر البيئية. وقد اعتمدت نهجاً محلية خاصة ووضعت سياسات مستقلة، تملئها دوافع السيادة الوطنية لكل بلد، وبقيت بمنأى عن قيود الشروط